جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

تصورات أسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة في منطقة لواء الأغوار الجنوبية

إعداد الطالب

جمعة كريم الحشوش

إشراف

الأستاذ الدكتور فايز المجالي

رسالة مقدمة لعمادة الدراسات العليا استكمالاً
لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
علم الاجتماع/ تخصص علم الجريمة

جامعة مؤتة، 2010

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية

لا تُعبّر بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب جمعة كريم الحشوش الموسومة بـــ:-

تصورات أسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة في منطقة لواء الأغوار الجنوبية

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في علم الاجتماع تخصص علم الجريمة.

القسم: علم الاجتماع.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. فايز عبدالقادر المجالي		2010/01/12	مشرفاً ورئيسا
د. نايف عودة البنوي		2010/01/12	عضواً
د. حسين طه المحادين		2010/01/12	عضواً
أ.د. رافع عقيل الزغول		2010/01/12	عضواً

عميد الدراسات العليا

أ.د. نضال صالح الحوامدة

مؤتة – الكرك – الاردن
الرمز البريدي: 61710
تلفون: 03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

الإهداء

إلى والدتي أطال الله في عمرها والى والدي رحمه الله واسكنه فسيح جنانه والى الزوجة الغالية التي ساندت وآزرت وأيدت وشجعت وابنتي رنين ورانيا اهدي هذا العمل المتواضع...

جمعه كريم الحشوش

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين الذي منحي القدرة على انجاز هذا البحث،واتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى الأستاذ الدكتور فايز المجالي لإشرافه المتواصل على خطوات البحث وتقديمه، فقد كنت خير من نصحني وأرشدني،مما مكنني من إتمام هذا البحث.

واتقدم بالشكر والتقدير للجنة المناقشة لتفضلهم بمناقشة هذا البحث،وستكون ملاحظاتهم وآرائهم موضوع، كما أتقدم لأساتذتي في قسم علم الاجتماع كافة بجزيل الشكر والعرفان.

جمعه كريم الحشوش

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

الملخص

تصورات أسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة في منطقة لواء الأغوار الجنوبية

جمعة كريم الحشوش

جامعة مؤتة،2010

هدفت هذه الدراسة التعرف على تصورات أسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة في منطقة لواء الأغوار الجنوبية،ولتحقيق أهداف الدراسة تم بناء استبانه وتوزيعها على مجتمع الدراسة(115)أسرة نزيل،وبلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحليل(105)وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. اشارت النتائج الى عدم وجود اختلاف في تصورات اسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة تعزى الى متغيرات (النوع الاجتماعي،الحالة الاجتماعية،المستوى التعليمي،الدخل الشهري،نوع الجريمة،عدد مرات ارتكاب الجريمة،عدد افراد الاسرة)،واختلافها فيما يخص متغيري العمر ومنطقة السكن.
2. أشارت النتائج إلي وجود علاقة إيجابية مرتفعة بين متغير العوامل الاجتماعية وبين تصورات أسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة.
3. أشارت النتائج إلي وجود علاقة إيجابية متوسطة القوة بين متغير العوامل السكانية وبين تصورات أسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة.
4. أشارت النتائج إلي وجود علاقة إيجابية متوسطة القوة بين متغير العوامل الاقتصادية وبين تصورات أسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة.

و خلصت الدراسة إلي مجموعة من التوصيات كان أهمها:(توفير فرص عمل لأفراد أسر النزلاء،تحسين ظروفهم المعيشية،التأكيد على القيم الأسرية الإيجابية، مكافحة ظاهرة تعاطي الكحول والمخدرات،مراقبة الأسر لأبنائها،التأكيد على أهمية التنشئة الاجتماعية السليمة،البُعد عن استخدام الألقاب الجارحة،تأسيس جمعية متخصصة تعنى بأسر النزلاء،الالتزام بأركان الدين الإسلامي).

Abstract

Perceptions of the Inmates Families in County of Southern Goer to Factors Leading to the Commission of the Crime.

Jum`ah Kareem Al-Hushosh
Mu`tah University, 2010

This study aimed to know the perceptions of the inmates families in county of Southern Goer to factors leading to the commission of the crime , and to achieve the purpose of this study a questionnaire was set , this questionnaire was distributed on the study population (105 inmate families of 115) in county of Southern Goer .

The study reached to the following results:

1. The results indicate there were no differences in the perceptions of families of inmates of the factors leading to the individual to commit a crime due to the variables (gender, marital status, educational level, monthly income, type of crime, the number of times the commission of the crime, the number of family members), and differences with respect to the variables of age and housing.
2. There was a very high positive relationship (direct relationship) between social factors variable and perceptions of the inmates' families to factors leading to the commission of the crime.
3. There was a moderate positive relationship (direct relationship) between demographic factors variable and perceptions of the inmates' families to factors leading to the commission of the crime.
4. There was a moderate positive relationship (direct relationship) between economic factors variable and perceptions of the inmates' families to factors leading to the commission of the crime.

The study reached to the following recommendations: (Providing job opportunities for members of inmates' families, Improve their living conditions, Emphasis on positive family values, Combat the phenomenon of alcohol and drug abuse, Families to control their children, Emphasize the importance of proper upbringing, Away from the use of offended names, Establish a specialized association for inmates' families, Community contribution in the operation of inmates released, Commitment to the Islamic religion, Awareness and concern for the media type and seriousness of the crime and penalties thereof).

The results indicate that there were no differences in the perceptions of inmates' families of the factors that leading the individual to commit a crime due to the variables (gender, marital status, educational level, monthly income, type of crime, the number of times the commission of the crime, the number of family members), and it differences according to the variables of age and housing.

الفصل الأول
خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة:

الجريمة كظاهرة اجتماعية موجودة في كافة المجتمعات الإنسانية ولا يوجد مجتمع يخلو منها، وهي متنوعة من حيث طبيعتها وإشكالها وأنواعها، كما إن الأساليب التي تستخدم في الوقاية والمكافحة تختلف من مجتمع لأخر، ومن زمن لأخر، حسب الظروف الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة بالمجتمع، نجد إن الدافع إلى ارتكاب الجرائم يختلف باختلاف الفئات الاجتماعية الواقعة في شرك الإجرام، وهي تختلف من منطقه لأخرى، حيث أن هنالك عوامل متشابكة منها ديمغرافيه ومنها اقتصادية واجتماعية، فالخصائص الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية التي تتميز بها اسر النزلاء بدرجات متفاوتة بين جميع المجتمعات من جهه، وداخل البلد الواحد من جهة أخرى، وهى تشكل أسبابا رئيسية في دفع المجرم إلى ارتكاب الجريمة أو العود إليها، أو التخفيف من وطأة الجريمة والحد منها.

تلعب الأسرة دورا رئيسيا في تكوين وصقل شخصية الفـرد وفـي توجيـه سلوكه وتحديد معالم مستقبله، فهي المجتمع الأول الذي يبدأ الشـخص فيـه حياتـه ويقضي فيه طفولته متأثرا بكل ما يمر بأسرته من أحداث، وبما يحـيط بهـا مـن مشاعر طيبة أو سيئة، وما يتلقاه من عناية واهتمام أو إهمال، لقد أولى علم الإجرام أهمية لدور الأسرة في تكوين الشخصية الإجرامية للمنحرفين والمجرمين، كذلك نجد إن كل خلل أو اضطراب يعرقل الأسرة عن أداء رسالتها في تربية أفرادهـا علـى الوجه الأكمل، يؤدي غالبا إلى زيادة احتمالات الانحراف والإجرام وتساهم الأسـرة في تكوين الشخصية الإجرامية سواء بطريقة مباشرة أو غيـر مباشـرة، فالتـأثير المباشر للأسرة على ظاهرة الإجرام أن يميل الطفل الى التقليد والتعلم ضمن نطاق الأسرة، عندما يكون احد الأبوين أو كلاهما أو احد إفراد الأسرة منحرفـا أو احـد الإفراد المهمين في حياته، وهنا لا نعني ان الإجرام ينتقل بالوراثة وإنما يكتسب من

خلال المعايشة، اما التأثير غير المباشر يتمثل في التفكك الأسري والانشغال عن مراقبة الأبناء أو غياب الدور أو التقصير والإفراط في الحنان والتدليل أو الشدة والقسوة في المعاملة بشكل مسرف، غالبا ما نجد ان الإفراد الذين ينتمون إلى اسر مفككة اجتماعيا وذات دخول متدنية يرتكبون الجرائم بنسب اكبر من الأسر التي يسودها التعاون والتعاضد والتكامل والانسجام وذات دخول مرتفعة، كذلك ان الأسر التي تسكن في مناطق حضرية غير متجانسة أكثر عرضة لارتكاب الجرائم من المناطق الريفية، اما بالنسبة إلى العمر فالفئات العمرية مادون سن الخامسة والثلاثين أكثر من نسبة الذين تزيد أعمارهم عن الخامسة والثلاثين، ويلعب كل من الفقر وتدني مستوى المعيشة دورا رئيسيا في زيادة احتمال ارتكاب الجرائم (مكي، 1993م).

يبلغ عدد سكان منطقة لواء الاغوار الجنوبية حسب إحصائيات دائرة الأحوال المدنية والجوازات لعام 2009 (43668) منهم (21853) ذكور، (21815) إناث (دائرة الاحوال المدنية/التعداد السكاني، 2009م)، ويعمل معظم سكان المنطقة في الاعمال الزراعية (65%)، مع العلم بان هذه المنطقة من المناطق الأشد فقرا في المملكة الأردنية الهاشمية، حيث تبلغ نسبة الفقر فيها (37%) ونسبة البطالة (29%)، ونسبة الامية فيها تبلغ (20%)، اما بالنسبة إلى متوسط عدد افراد الأسرة في منطقة الأغوار الجنوبية فيبلغ (6,9%) مقارنة مع (5,4%) للأسرة على مستوى المملكة ويعود ذلك إلى أسباب كثيرة منها الزواج المبكر، تعدد الزوجات (ارادة، 2004/2003)، اما نسبة الفقر المدقع (9,3%) (الطيب، 2002م).

لذلك تهدف الدراسة التعرف على تصورات أسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة في منطقة لواء الأغوار الجنوبية ومدى مساهمتها في دفع الفرد إلى ارتكاب الجرائم.

2.1 مشكلة الدراسة:

إن الكشف عن الأسر التي تعاني أكثر من غيرها نتيجة سجن رب الأسرة أو احد إفرادها، والمعاناة التي تمر بها ومدى خوف هذه الأسر بشكل خاص من

الجريمة، حيث تعتبر دراسة تصورات أسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة في منطقة لواء الأغوار الجنوبية لوجود ما يقارب (115) أسرة نزيل ولكون ان هذه العوامل الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية تزيد من احتمالية ارتكاب الفرد للجرائم، باعتبار ان الحياة الأسرية تعمل على إحداث الاستقرار النفسي والاجتماعي الذي يساعد بشكل فعال على الاندماج الاجتماعي وتنمية الحس بالمسؤولية والشعور بالبذل اتجاه الآخرين، وتدور مشكلة الدراسة حـــول السؤال التالي:ما هي تصورات الاسر التي لديها افراد ارتكبوا جرائم وادينوا بها للعوامل التي تشكل بعدا لارتكاب الفرد للجريمة؟

3.1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة للتعرف على ما يلي:

1. أهم الخصائص الديمغرافية لأسر النزلاء في منطقة لواء الأغوار الجنوبية.
2. أهم العوامل الاقتصادية التي تؤدي بالفرد لارتكاب الجريمة حسب تصورات اسر النزلاء في منطقة لواء الأغوار الجنوبية.
3. أهم العوامل الاجتماعية التي تؤدي بالفرد لارتكاب الجريمة حسب تصورات اسر النزلاء في لواء الأغوار الجنوبية.
4. أهم العوامل السكانية التي تؤدي بالفرد لارتكاب الجريمة حسب تصورات اسر النزلاء في لواء الأغوار الجنوبية.

4.1 أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة في ما يلي:

أ – اهمية نظرية:

1. يمكن أن تساهم نتائج هذه الدراسة بطرح افتراضات تصورية ومعرفيه في مجال تصورات اسر النزلاء نحو العوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة.

ب – اهمية عملية.

1. أهمية الموضوع المبحوث من اجل التعرف على ابرز العوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة، لكي تستفيد منه الجهات الامنية والمؤسسات الاجتماعية والإصلاحية.
2. أنها محاولة لتحديد الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية لأسر النزلاء.
3. يمكن الاستفادة من نتائج هذه الدراسة من قبل الاجهزة الامنية والاجتماعية لكي تتمكن من مواجهة العوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة، للتخفيف من وطأتها على النزيل واسرته.
4. إنها الرسالة الأولى على حد علم الباحث التي تعالج تصورات اسر النزلاء للعوامل المؤدية بالفرد لارتكاب الجرائم في منطقة لواء الأغوار الجنوبية.

5.1 اسئلة الدراسة :

1. ما هي تصورات الاسر التي لديها افراد ارتكبوا جرائم وادينوا بها للعوامل التي تشكل بعدا لارتكاب الفرد للجريمة ؟

6.1 فرضيات الدراسة:

من اجل تحقيق أهداف الدراسة سيتم اختبار الفرضيات التالية:

1. تختلف تصورات اسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة باختلاف متغير النوع الاجتماعي.
2. تختلف تصورات اسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة باختلاف متغير الحالة الاجتماعية.
3. تختلف تصورات اسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة باختلاف متغير العمر.
4. تختلف تصورات اسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة باختلاف متغير المستوى التعليمي.

5. تختلف تصورات اسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة باختلاف منطقة السكن.
6. تختلف تصورات اسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة باختلاف متغير الدخل الشهري للأسرة.
7. تختلف تصورات اسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة باختلاف نوع الجريمة المرتكبة.
8. تختلف تصورات اسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة باختلاف عدد مرات ارتكاب الجريمة.
9. تختلف تصورات اسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة باختلاف عدد افراد الأسرة.
10. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير العوامل الاقتصادية وتصورات أسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة.
11. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير العوامل الاجتماعية وتصورات أسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة.
12. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير العوامل الاقتصادية وتصورات أسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة.

7.1 المفاهيم النظرية والإجرائية:

1 – التعريف القانوني للجريمة:

هي عبارة عن أنواع من السلوك ينص القانون على تجريمها ومعاقبة مرتكبيها، وهي كذلك كل فعل أو امتناع عن فعل يصدر عن شخص مسؤول، وينص القانون على تجريمه ويحدد له عقوبة (المهيرات، 2001م).

2 – التعريف الشرعي الإسلامي للجريمة:

هي إتيان فعل محرم معاقب على فعله أو ترك فعل يجب القيام به، اما الأفعال المعاقب عليها فهي تشمل:

أ. جرائم الحدود: وهو ما يتعلق بحقوق الله عز وجل.

ب.جرائم القصاص: وهو ما يتعلق بحقوق العباد.

ج. جرائم التعزيز: وهو ما لم تقدر به عقوبة، وجميع هذه الجزاءات متصلة مع بعضها بعضا (الخياط، 1986م).

3 – التعريف الاجتماعي للجريمة:

هي ظاهرة اجتماعية مستمدة من الواقع الاجتماعي بكل ما فيه من قيم ومعايير اجتماعية، وان التجريم لا يقتصر على المشرع القانوني فقط (جعفر، 1993).

4- منطقة الجريمة:

هي الحيز الجغرافي الذي تحدث فيه أعلى نسبة تركز في معدلات الجريمة، إذا ما تمت مقارنتها بمناطق أخرى، ولهذا فهي تمثل المنطقة المستهدفة والجاذبة مكانيا تبعا لنوع استخدامات الأرض (المهيرات، 2001م).

5 – التعريف الإجرائي للتصورات:

يقصد بها ادراكات افراد مجتمع الدراسة لأهمية فقرات العوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة ضمن المجالات المحددة في الاستبانة ووفق سلم التقدير الوارد فيها.

6 – التعريف الإجرائي لأسر النزلاء:

وهي الأسر التي ارتكب احد افرادها إحدى الجرائم ويصدر ضده حكم قضائي نهائي بعقوبة سالبة للحرية سواء كانت سجنا أو حبسا في أي مرحلة من مراحل العمر.

7– مفهوم المؤسسة العقابية:

وهي كل منظمة تم أعدادها بغرض فرض قيود مكانية على مجموعة من المجرمين المنحرفين عن قواعد المجتمع والصادر ضدهم احكام قضائية نهائية بعقوبة سالبة للحرية سواء كانت سجنا أو حبسا وذلك في أي مرحلة من مراحل العمر (عبد النبي، 1998م).

8– مفهوم المؤسسة الإصلاحية:

هي تلك المؤسسات الاجتماعية التي اعدها المجتمع لإيداع المحكوم عليهم باحكام قانونية سالبة للحرية بغية إصلاحهم وتهذيبهم وتأهيلهم (طالب، 2000م).

9– مفهوم نزلاء المؤسسة العقابية:

كل فرد يثبت اتهامه في إحدى الجرائم ويصدر ضده حكم قضائي نهائي بعقوبة سالبة للحرية (عبد النبي، 1998م).

10 – المحكوم:

هو الشخص الذي صدر بحقه حكم بات وقطعي (مستنفذا كافة طرق الطعن) صادر عن محكمة مختصة بجريمة ارتكبها، بناء على محاكمة مشروعة (الخياط، 1986م).

11- **الدوافع المؤدية بالفرد إلى ارتكاب الجريمة:**

هي تلك القوى الخفية التي تعمل في داخل الإنسان بحيث تحرك سلوكه وتدفعه للتصرف بوجهة معينة وغالبا ما تتحكم مجموعة من العوامل بهذه القوى فتضاعفها أو تعززها وتختلف من شخص إلى آخر تبعا لاختلاف السن والجنس والمستوى التعليمي ومقدار التجربة والخبرة التي تميز الشخص عن غيره من الأفراد (حطب، 1995م).

12– التعريف الإجرائي للعوامل الديمغرافية المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة الفرد :

هي مجموعةالظروف التي تشمل (العمر، الحالة الزواجية، النوع الاجتماعي التعليم، السكن أو مكان الإقامة، ونسبة المواليد والوفيات، وعدد افراد الأسرة للمجتمع الخاضع للدراسة)، وتؤثر بشكل مباشر او غير مباشر على ارتكاب الفرد للجريمة.

13- التعريف الإجرائي للعوامل الاقتصادية المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة الفرد:

هي الظروف التي تحيط بكل فرد واسرتة وتشمل (الفقر، البطالة وعدم توفر فرص العمل، تدني الدخل أو عدمه، ارتفاع الأسعار، التقلبات والأزمات الاقتصادية) وغيرها من العوامل التي قد يكون لها اثر على إرتكاب الفرد للجريمة.

14- التعريف الإجرائي للعوامل الاقتصادية المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة الفرد:

هي الظروف التي تمارس تأثيرها المباشر وغير المباشر على الفرد مثل: (الأسرة والرفاق، الجيران، المدرسة، المؤسسات الدينية والاجتماعية، ضعف الروابط الأسرية، وضعف الضبط الاجتماعي أو شدته، وقلة وسائل الاتصال بين

الفرد والآخرين، الأصدقاء، والإدمان...الخ) والتي من شانها ان تؤدي لارتكاب الفرد للجريمة.

15- إعطاء الشيك بدون رصيد:

وتضم إصدار شيك ليس له مقابل، أو استرداد المقابل من البنك بعد إصدار الشيك، وماذا أمر الساحب (مصدر الشيك) للمسحوب عليه (البنك) عدم صرف الشيك أو ظهر احد الأشخاص شيكا لغيره مستحقا للدفع وهو يعلم إن ليس له مقابل، أو إذا حرر احد الأشخاص شيكا أو وقع عليه بصورة تمنع صرفه (السالم، 1993م).

16- السرقة:

القيام بأخذ مال الغير المنقول دون رضاه، سواء أكان المال نقودا أو بضائع وكل ما يقوم مقام المال (السالم، 1993م).

8.1 خلاصة الفصل الأول:

تمت الإشارة إلى أهمية التقديم لهذه الدراسة والإشارة إلى أهمية العوامل الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية في دفع الفرد لارتكاب الجريمة مع عرض بيانات ديمغرافية لسكان منطقة لواء الأغوار الجنوبية، اما مشكلة الدراسة فهي تتلخصبالاجابة على السؤال التالي:ما هي تصورات الاسر التي لديها افراد ارتكبوا جرائم وادينوا بها للعوامل التي تشكل بعدا لارتكاب الفرد للجريمة ؟، ووصف العوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة سواء كانت هذه العوامل ديمغرافية أو اقتصادية أو اجتماعية، وذكر أهم أهداف الدراسة وأهميتها النظرية والعملية، مع بيان أهم المفاهيم الإجرائية التي تخص موضوع الدراسة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري:

هنالك العديد من النظريات والدراسات التي أكدت على أهمية العلاقة القائمة بين الفرد والنظام الأخلاقي القائم في المجتمع، فالالتزام بالمعايير والقوانين هو نتيجة التزام الإفراد بقيم ومعايير وقوانين المجتمع، والانحراف والجريمة نتيجة لضعف هذه الرابطة وتفككها.

الضبط الاجتماعي والجريمة:

يعتبر مفهوم الضبط الاجتماعي من المفاهيم التي شاع استخدامها في علم الاجتماع خاصة في دراسة الانحراف والجريمة، حيث إن هناك العديد من الأطر التصورية التي حاولت فهم مسالة ضبط السلوك البشري في ضوء عدد من المتغيرات السوسيولوجية كالبيئة الأسرية، التعليم، جماعات الرفاق والمجتمع المحلي، الدين،.... الخ، وبالرغم من وجود فوارق بين منظري الضبط الاجتماعي فيما طرحوه من تصورات حياله، إلا أنهم جميعا يشتركون في شيء واحد يميز ما طرحوه حول تفسير الجريمة والانحراف عن التفسيرات الأخرى، وهو السلوك السوي لا السلوك المنحرف أو الإجرامي، مما يجعل تصورهم يختلف عن سائر مفاهيم علم اجتماع الجريمة الأخرى التي تهدف إلى فهم السلوك المنحرف وليس السلوك السوي فالسؤال التقليدي فهو ما الذي يجعل الإفراد يرتكبون الجرائم ؟، نجد إن منظري الضبط الاجتماعي يسعون للإجابة على سؤال لماذا لا يرتكب الناس الجرائم؟، أي إذعان الإفراد للقواعد والمعايير وعدم الخروج عليها أي محاولة تفسير وتحديد العوامل التي تقي أو تحمي الإفراد من الوقوع في السلوك الإجرامي والانحرافي.العالم ناي (Nye) أكد على أهمية الروابط الأسرية في التصدي للانحراف والجريمة (الوريكات، 2008م).

نظرية الضبط / الرابط الاجتماعي للعالم هيرشي (Hirschi, 1969):

حيث يرى أن الناس أحرار في ارتكاب الجريمة وما يمنعهم من ارتكابها هو علاقتهم أو روابطهم الاجتماعية، فكلما كانت علاقة الفرد بالمجتمع قوية، كلما قلت فرص الانحراف والجريمة ولكن ليس بالضرورة، ويرى بأن الرابط الاجتماعي يتألف من أربعة عناصر وهي:

1. الارتباط: يرى هيرشي أن وجود روابط طيبة مع الأسرة وخاصة الوالدين والأصدقاء والمدرسة يقلل من احتمال ارتكاب الانحراف والجريمة، وعدم وجود هذه الروابط يزيد من احتمال ارتكاب الانحراف والجريمة.
2. الانغماس: انخراط الشخص أو انغماسه في الإعمال النافعة مثل (الدراسة والعمل) يقلل من احتمال وقوع الفرد في شرك الجريمة.
3. الالتزام: استثمار الشخص لجهوده وطاقاته ووقته من اجل تحقيق أهدافه مثل (التعليم، إقامة المشاريع، بناء سمعة طيبة)، وفقدان الالتزام نحو تحقيق الأهداف يسهل الطريق نحوا لانحراف والجريمة.
4. الاعتقاد: الإيمان بقيم المجتمع وأخلاقياته وقوانينه ومعتقداته وسلطاته وتقدير مشاعر وأراء الآخرين يعد عاملا عازلا للانحراف، أما ضعف هذا العامل فهو يؤدي إلى الانحراف والجريمة.

أما نظرية الضبط الذاتي لكل من هيرشي، وجوتفردسون عام (1991 1994)، والتي تستند إلى ان الافراد الذين يتمتعون بضبط مرتفع للذات اقل ميلا من الانخراط في السلوك المنحرف، أما الافراد الذين يتمتعون بضبط منخفض للذات أكثر ميلا لارتكاب الجريمة، وأكدا على أهمية الأسرة في ضبط سلوك أبنائها ومتابعتهم والإشراف عليهم ومعاقبتهم في حال ارتكابهم لسلوكيات منحرفة (التنشئة الاجتماعية السليمة)، وان عدم قيام الأسرة بدورها (التنشئة الاجتماعية المغلوطة) يؤدي إلى الانحراف والجريمة (الوريكات، 2008م).

نظرية توازن الضبط للعالم تتل (Tittle,1995) وهي من التفسيرات الحديثة للجريمة والسلوك المنحرف، يرى بان الجريمة تحدث عندما يطرأ عدم توازن سواء كان سلبا أو زيادة في الضبط الاجتماعي، ويعني بذلك ان غياب الضبط الاجتماعي

يؤدي إلى ارتكاب الجرائم، كما ان المبالغة والإسراف في تنفيذه أيضا قد يؤدي إلى الانحراف والجريمة (الوريكات، 2008م).

اما نظرية الاحتواء للعالم ركلس (Reckless W,1950)، وذلك من خلال دراسة تتبعيه تمت على عينة مكونة من مجموعتين المجموعة الأولى:الأولاد الطيبون، المجموعة الثانـية:والاولاد السيئـون، بنـاء علـى تصنـيف معلميهم وأصدقائهم، وخلصت إلى ان الناس يتعرضون وبدرجات متفاوتة إلى ضغوط بيئة وغيرها تدفع الفرد نحو الجريمة، وان هنالك نوعا من الاحتواءات الداخلية التي تتألف من مكونات الذات مثل (الضبط الذاتي، مفهوم الذات الجيدة، قوة الأنا والانا الأعلى المتطورة، والتحمل المرتفع للإحباط والمقاومة العالية للتحولات، الحس بالمسؤولية، التوجه ألهدفي والقدرة على إيجاد بدائل)، اما الاحتواءات الخارجية فهي تشكل الحاجز البنائي في بيئة الفرد ومحيطه الاجتماعي وتتألف من عوامل مثل (الانحلال، تعزيز السلوك الجيد، القيم والمعايير والتوقعات الاجتماعية، الطاعة والإشراف والمراقبة والهوية)، وتوصلا إلى ان الأطفال الذين يتعرضون للاحتواءات الداخلية والخارجية اقل ميلا نحو الانحراف والجريمة، وتشمل الضغوط الخارجية الشروط الحياتية الصعبة مثل الفقر والحرمان والبطالة، عدم الشعور بالآمن والفرص المحدودة وعدم المساواة (الوريكات، 2008م).

الفرصة والجريمة:

ظهر مفهوم الفرصة في علم اجتماع الجريمة على يد كل من كلوارد واوهلين (Cloward & Ohlin ,1960)، ففي كتاب لهما عن الانحراف والفرصة، حاولا فيه تقديم منظور لتفسير الجريمة بين أفراد الطبقات الدنيا، وقد تم بناء نظريتهما على نظرية ميرتون الذي تكلم عن الفرص المشروعة للبناء الاجتماعي في تفسير السلوك المنحرف والجريمة، لكن اختلفا معه تجاهله للفرص غير المشروعة فيما يتعلق بأنماط التكيف الاجتماعي لضغوط الشروط اللا معيارية واستفادا من كذلك من دراسة كوبرن سنة (1951) م، المتعلقة بالاندماج العادي النشاط الجنائي في إحياء الطبقات الفقيرة، وقد اقترحا ان انحراف عصابة الذكور في الطبقة الدنيا ناشئة عن الفرص الاقتصادية المشروعة وغير المتاحة لهذه الشريحة من المجتمع من خلال

المؤسسات الاجتماعية الأمريكية، واعتماد الانحراف على خصائص جماعات الجوار والاختلاطات الهامة الأخرى (الوريكات، 2008).

كما صاغ هيندلانق وزملاؤه (Hindelangeta, 1978) نظريته التي تنظر إلى الفوارق الملحوظة إلى حد كبير في معدلات الجريمة بين الجماعات حسب متغيرات الجنس، العمر، الدخل والحالة الـــزواجية ونحو ذلك علــــى اعتبارها في واقع الأمر ترجمة لخصائص الأساليب الحياتية لهذه الجماعات وعلى وجه الخصوص ما يتعلق منها بكمية الوقت المنفق ليلا في الأماكن العامة (الأنشطة اليومية، قضاء أوقات الفراغ ينتج الفرص لاقتراف الجرائم ضد الإفراد وممتلكاتهم إثناء فترة وجودهم خارج المنزل (الوريكات، 2008م).

اما كليناردو وابوت (Marshall. B. clinard, Daniel, A.Abbott, 1973) طرحا نظريه سوسيولوجيه في تفسير السلوك ألانحرافي مؤلف من قسمين وهما (الوريكات، 2008):

- القسم الأول:نظرية الفروق في الاختلاف أو المزاملة، حيث يفيد هذا الشق بأن الجريمة تكتسب ويتم تعلمها من خلال الاختلاط أو المزاملة مع الآخرين.
- القسم الثاني:الفرص التباين، وتفترض هذه النظرية إن الاختلاف فيما بين الأفراد في حرية الوصول إلى أهداف معينه في مجتمع ما واستخدام وسائل غير مشروعه للحصول على هذه الأهداف يؤدي إلى الجريمة، ويؤكد كليناردو بأن هذه النظرية تنطبق على البلدان النامية والبلدان الأقل نموا بشكل خاص.

اما سذرلاند عام (1977م) يرى بأن علم الإجرام إذا أراد إن يكون علما، فيجب حشد عدد كبير من العوامل والقوى اللا متجانسة التي يعتقد إن لها صلة بالجريمة وبالسلوك الانحرافي، ويجب أن تنتظم هذه العوامل وتتكامل بوسائل وطرق النظريات المفسرة التي لها نفس الخصائص باعتبارها تفسيرات علميه في حقول أخرى من الدراسة، حيث يرى بان هذه العوامل والظروف تسبب الجريمة، فهي تبرز دائما عندما تظهر الجريمة وتختفي عن الوجود عندما تختفي الجريمة.

نظرية الوصم والجريمة:

هنالك العديد من العلماء الذين ركزوا على العمليات الاجتماعية التي تحدث بين الافراد لتفسير الجريمة والتي يتم الحكم على الشخص بأنه مجرم آو منحرف، فالوصم الذي يقوم المجتمع بلصقه بالشخص المرتكب واقعيا أو افتراضيا بشخص ما نتيجة قيامه بالسلوك المنحرف، فالوصم يعرف بالشخص مثل قولنا هذا (سارق، مجرم، منحرف، قاتل،.... الخ)، هذا الوصم يترتب عليه تغير من نظرة الشخص لذاته ونظرة الآخرين له، فالآخرون يتعاملون مع معنى الوصم وليس مع الشخص بحد ذاته، وبالتالي فان هذه العمليات (الوصم) للأفراد كمجرمين تساعد في خلق الجريمة، وهذا يعني إن الوصم هو سبب في دفع الفرد لارتكاب الجريمة.

نجد ان أصحاب هذه النظرية مثل: (فرانك تاننبوم، بيكر، اوليمرت،........) ركزوا على الأثر السلبي للوصم المتمثل في الجريمة والانحراف، لكن في المقابل نجد ان هنالك آثار ايجابية للوصم مثل متابعة شخص ما لإكمال دراسته الجامعية كهدف وكمكانة اجتماعية يسعى إليها وخلص ويلكنز (Wilkins) سنة 1965م إلى ان الوصم كمتغير مستقل يمكن ان يأخذ شكلين:

1. ان الوصم نفسه يمكن ان يجلب انتباه الناس والمؤسسات الرسمية وهذا بسبب عملية المراقبة وإلصاق الوصم بالشخص.
2. يمكن ان يقوم الشخص الذي تم وصمه بتشرب الدور مما يترتب عليه قبوله ومن ثم تغيير مفهوم الذات لديه (الوريكات، 2008م).

2.2 الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة وهي كالتالي:

أولا: الدراسات العربية:

اجرى (الربايعه، 1984) دراسة بعنوان:اثر الثقافة في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة لثلاثة أقطار عربيه وهي (الأردن، المغرب، السودان) لعينة من النزلاء (1290) وهي نسبة (10%) النزلاء من البالغ عددهم (12900)، خلصت الدراسة إلى إن التصدع الأسري وانعدام الأمن العاطفي في محيط الأسرة له علاقة قوية

بميل الفرد إلى الانحراف، وإن الفقر والشعور بالظلم يشكل أقوى دافع لممارسة السلوك ألانحرافي، وجود ارتباط بين تدني الدخل وجود الدافع لارتكاب الجريمة، إن نسبة النزلاء من هم دون الثانوية العامة والأميون (73%)، إن غالبية أفراد العينة هم من غير المتزوجين (42%)، وان الذين أعمارهم اقل من 31 سنة بلغت (79%)، إضافة لوجود بين المهنة وارتكاب الجريمة، احتلت جريمة السرقة المرتبة الأولى بنسبة (22%)، ثم جريمة المخدرات بنسبة (20%)، يليها جرائم إيذاء الآخرين.

وفي دراسة (غانم، 1985) بعنوان:مجتمع السجن دراسة انثربولوجيه في سجن الاسكندريه، خلصت إلى أن وجود العائلة ووجود أبناء، لا يحول دون ارتكاب النزلاء للجرائم، أي أن الزواج والعائلة والأبناء لا يشكلون عاملا مانعا من الإقدام على ارتكاب الجريمة، حيث أن نسبة (67%) من النزلاء متزوجون و (42%) منهم لديهم أطفال، (31%) منهم متزوج أكثر من زوجه واحدة، ارتفاع نسبة الطلاق بين النزلاء (22%) من إجمالي العينة منها (15%) تمت بعد سجن النزيل، وهذا يدل على أن دخول السجن قد يؤدي إلى التفكك الأسري وهي إحدى الآثار الخطيرة للإيداع بالسجن، إن نسبة كبيرة من النزلاء يواجهون مشاكل أسريه بسبب دخولهم السجن، حيث أنهم قد نشاؤا بأسر تعاني من التفكك الأسري، وان ثلث العينة من النزلاء يواجه مشاكل أسرية (24%)، ومنهم ينتمي إلى عائلات سبق لبعض أفرادها إن ادخلوا السجن (17%)، وان هناك نزلاء قد سبق لإبائهم بان تزوجوا بامرأة أخرى (28%)، تبين إن طبيعة العلاقة بين النزيل وعائلته خارج السجن والمستوى الاقتصادي للعائلة، تلعب دورا كبيرا في نمط التفاعل بين النزلاء، لأنها ترتبط بمستوى النزيل الاقتصادي داخل السجن.

وفي دراسة (عجوة، 1986) عن دور البطالة في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة، خلصت إلى ان توفير العمل يشكل مناعا لارتكاب الجريمة وان البطالة هي تعد عاملا هاما في دفع الفرد لارتكاب الجريمة حيث أشارت الدراسة إلى ان نسبة (71,4%) من المجرمين كانوا عاطلين عن العمل لمدة تزيد عن ثلاثة شهور

متصلة و(49,7%) من المجرمين كانت مدة تعطلهم تزيد عن ستة أشهر متصلة و (28,6%) منهم كان يتعطل فترة اقل من ثلاثة شهور.

اما دراسة (الزغل، 1986)عن مشكلة العلاقة بين الفقر والجريمة فقد أشارت إلى ان العلاقة بين الفقر والجريمة هي علاقة سببية مباشرة، حيث ان الفقر الذي يعيشه الإنسان يدفعه إلى البحث عن تلبية حاجاته وإغراضه الاساسية بصفة غير مشروعة وبالتالي ينعكس على سلوكه فيصبح سلوكيا إجراميا، كما ان وجود فئات من المجتمع تعاني من البؤس والحرمان قد يؤدي بها إلى سلوك الجريمة حيث ان السلوك الظاهري هو وليد عوامل نفسية متشعبة داخلية.

وفي دراسة (المرزوقي وعبود، 1987) بعنوان: الخصائص الاجتماعية والأسرية والتعليمية والاقتصادية وعلاقتها بنوع الجريمة لنزلاء السجون من غير مرتكبي جرائم المخدرات بالمملكة العربية السعودية حيث تم اختيار عينة عشوائية (339) نزيل من بين (8283) نزيل، وتوصلت الدراسة إلى ان (34%) منهم يعانون من غياب الأب بسبب الوفاة وان (35,3%) منهم كان آباؤهم بأكثر من واحده.

وفي دراسة (الطخيس، 1990) بعنوان: الفئات المستهدفة للجريمة في الوطن العربي خلصت الدراسة إلى إن النسبة الكبرى من ضحايا الجريمة في كثير من الجرائم مثل المخدرات، تقع ضمن الفئة العمرية من (21 ـ 30) سنه ومن بعدها الفئة العمرية من (31 ـ 40) سنه.إن النسبة الكبرى من الضحايا هم من الاميون والعاطلون عن العمل، والدخل الأسري متدني وخاصة جرائم المخدرات، كما ان النسبة الكبرى من الضحايا هم من الذكور باستثناء الجرائم الجنسية وارتفاع نسبة المتزوجين من الضحايا مقارنة مع غير المتزوجين، ارتفاع نسبة الاعتداء على الأشخاص لأغراض سياسية.

وفي دراسة (الحامد، 1992) عن دور المؤسسات التربوية غير الرسمية في عملية الضبط الاجتماعي، على مجموعتين المجموعه الأولى تضم الأسوياء متمثلة بطلاب جامعة الإمام محمد بن سعود، والمجموعة الثانية تضم غير الأسوياء متمثلة بالنزلاء في سجن الحائر بمدينة الرياض، وكان عدد كل عينة (297) فردا طبقت

عليهم الدراسة، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة ان (91%) من افراد العينة غير الأسوياء قد توفى والديهم، (61%) من توفى والده فقط و (64%) من توفيت والدته فقط وان (60%) من الآباء المتزوجين بأكثر من واحده ابناؤهم ينتمون إلى عينة غير الأسوياء، كما ان (83%) منهم وصفوا ان علاقتهم بآبائهم ضعيفة وان (67%) منهم لا يستطعون التفاهم مع آبائهم، كما اشار (73%) منهم بوجود الخلافات مع والديهم وفقدان التفاهم والمحبة والاحترام داخل الأسرة، وتبين ان متوسط درجة مقياس مستوى التدين بلغ عند الأسوياء (148,5) درجة وبانحراف معياري قدره (14,06) وبلغ عند غير الأسوياء (144,52) درجة وبانحراف معياري قدره (17,48) مما يوضح العلاقة بين مستوى التدين والانحراف في المجتمع السعودي، كما ان متوسط الوقت الذي يقضه غير الأسوياء مع أصدقائهم يصل إلى (5,4) ساعات يوميا مقابل (3,87) ساعة لعينة الأسوياء حيث ان مقدار الوقت يؤثر في فعالية السلوك أي ان غير الأسوياء يختلطون برفاقهم اكثر من غيرهم.

كما اجرى كل من (شمس وعقاد، 1992) بعنوان: العوامل الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على عوامل الجريمة، خلصت الدراسة إلى ان (14,1%) من العينة اتضح ان الدافع وراء ارتكاب الجريمة هو شلة الأصدقاء التي يتم تكوينها في الحي أو المدرسة وكذلك الأقارب وبشكل خاص جرائم السرقة، وان (40,4%) يقضون وقت فراغهم خارج المنزل مع الأصدقاء، وان (52,2%) أغلبية أصدقائهم في نفس السن والبعض اكبر منهم كما ان (49%) من أصدقائهم من نفس الحي وتبلغ نسبة العزاب في ارتكاب الجريمة (60,3%) يمثلون (68,4%) من الذكور و (29,3%) من الإناث مقابل جرائم المتزوجين التي تمثل (30%)، كما تبين ان (56%) من الجرائم الأخلاقية قام بها غير المتزوجين وخاصة الفئة العمرية ما بين (17 ـ 30) (76,5%)، اما من هم في سن (16) سنه فما دون كانت نسبتهم (2,9%)، كما تبين ان (81,1%) من افراد العينة ارجعوا اسباب ارتكاب الجرائم يعود إلى ضعف الوازع الديني، وأوضحت الدراسة ان معظم افراد العينة في مستويات الثانوية العامة فما دون، نسبة الاميين ومن يقرا ويكتب (17,26%) اما من يحمل الابتدائي بلغت نسبتهم (29,7%) والإعدادي (27,1%) والثانوي

(16,4%) وأخرى (9,79%)، كما ان (53,4%) من افراد العينة اجابوا بان الفقر يعتبر عامل مهم في دفع الفرد لارتكاب الجريمة، (24%) يرون انه ليس بالضرورة، (8,8%) يرون انه ليس له علاقة بارتكاب الفرد للجريمة، وأشار إلى ان (79,3%) من النزلاء تعتبر البطالة عاملا هاما لارتكاب الفرد للجريمة، في حين ان (12,5%) يرون بأنه عامل غير مهم لارتكاب الفرد للجريمة.

وفي دراسة (خربطلي، 1992) بعنوان: اثر المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على جرائم النساء في الأردن. خلصت إلى ان زيادة جرائم الإناث بين الفترتين من (1975 – 1984م)، (1985 1990م)، كانت (60%)، وتعود أسباب ذلك إلي وجود الطفرة الاقتصادية التي ميزت الفترة الأولى، اما الفترة الثانية فقد شهدت كساد اقتصادي تضررت منه الشرائح الاجتماعية الفقيرة، إضافة إلى ارتفاع نسبة البطالة.

اما دراسة (مكي وحجازي والامين، 1993) عن تماسك الأسرة ودور الأب والإم في الوقاية من الجريمة والانحراف، أشار إلى أهم العوامل التي تساهم في عملية الوقاية من الجريمة وهي:

1. التماسك الأسري والالتزام بقيم الجماعة وعاداتها وتقاليدها.
2. عدم الإفراط في استخدام اسلوبي اللين والشدة من قبل الآباء مع الأبناء.
3. ضرورة تكييف الفرد مع الجماعة التي يعيش معها لكي يصبح عضوا فاعلا يحتل موقعا في الحياة الاجتماعية.
4. توفير الأمن والآمان لافراد الاسرة وضرورة التواصل والحوار المشترك بين افرادها.
5. ان يكون أرباب الأسر قدوة حسنة لابنائهم في التعامل والسلوك.
6. عدم القبول بقيم الاسرة هو موقف تدميري يؤثر بشكل سلبي على تماسك الاسرة بشكل خاص وعلى المجتمع بشكل عام.

وفي دراسة اخرى لــ (المرزوقي ومحمد، 1993) عن ظاهرة إدمان المخدرات في المجتمع السعودي على عينة مكونة من (896) شخصا، حيث طبقت على أربع مجموعات من السعودين الذكور، المجموعة الأولى من نزلاء المصحات

الخاصة بعلاج المدمنين وعددهم (200) شخص بنسبة (22,3%) من مجموع المبحوثين، اما المجموعة الثانية مكونة من نزلاء السجون في المدن الكبيرة بالمملكة المتورطين بجرائم المخدرات فقط وبلغ عددهم (269) نزيل بنسبة (30,3%) من مجموع المبحوثين، والمجموعة الثالثة مكونة من طلاب الجامعات السعودية وبلغ عددهم (240) طالبا بنسبة (26,8%) من المجموع العام، اما بالنسبة للمجموعة الرابعة فكانت مكونة من العوام وبلغ عددهم (187) شخصا بنسبة (20,9) من المجموع العام وكان من اهم نتائج الدراسة ان أسباب ارتكاب الجريمة تعود إلى المشكلات الأسرية بنسبة (22,7%) لنزلاء المصحات العلاجية، (27,3%) لنزلاء المؤسسات الاصلاحية، (26,1%) للطلاب، (23,8%) للعوام وان (37,9%) من النزلاء يعانون من غياب الآباء بسبب الوفاة، وان (22,1%)من آباء كانوا يستخدمون أسلوب الضرب كوسيلة للعقاب كما ان غالبية النزلاء في قضايا المخدرات وبنسبة (82,2%) كان رفقاء السوء والفراغ هم الدافعين لارتكاب الجريمة.

وفي دراسة (الصنيع، 1994) بعنوان التدين علاج الجريمة، خلصت إلى ان هناك ارتفاعا كبيرا لنسبة جرائم العزاب حيث بلغت (62,9%) مقابل (34%) من المتزوجين مما يدل على ان الافراد العزاب وقعوا في سلوكيات منحرفة نتيجة عدم سلوكهم الطبيعي لرغبتهم لإشباع غرائزهم بطرق غير شرعية مما قادهم للانحراف وارتكاب الجريمة.

وفي دراسة (البداينه، 1997) بعنوان: جرائم النساء في المجتمع الأردني، خلصت الدراسة إلى ارتفاع نسبة الامية عند السجينة وعند والديها، وارتفاع البطالة والإعالة وتدني الدخل للأبوين والسجينة على السواء، إضافة إلى كبر عدد إفراد الاسره.

اما دراسة (خليفه، 1997) بعنوان رعاية المسجونين والمفرج عنهم وأسرهم في المجتمع العربي لعينة عشوائية مكونة من (412) نزيل، ضمت ثلاثة أقطار عربية وهي: مصر (170)، الأردن (165)، تونس (77) خلصت إلى ان اكبر نسبة تمثيل هي الفئة العمرية من (30 ــ 39) سنة وبنسبة (39,6%)ثم تأتي الفئة العمرية

من (40 ــ 49) سنة وبنسبة تمثيل (22,3%)، وان غالبية المبحوثين يسكنون في مدن كبرى بنسبة (61,9%) ثم تأتي في المرتبة الثانية مدن صغيرة بنسبة (24,5%)، كما ان غالبية المبحوثين لديهم اسر يزيد عدد أفرادها عن (7) أفراد بنسبة (43,5%) وان (64,6%) منهم اجابوا بأن الدخل الشهري يكفي نفقات الأسرة في حين ان (34,7%)منهم اجابوا بأن الدخل الشهري لا يكفي نفقات الأسرة، كما توصلت الدراسة إلى ان (63,8%) منهم دخلوا السجن لأول مرة، (35,4%) اكثر من مره والنسبة الباقية غير مبين (0,7%)، إما بالنسبة إلى توفير الخدمات لأسرة النزيل (41%) اجابوا بأن هنالك جهات متعددة تقدم المساعدة للأسرة، في حين ان (31,1%) أجابوا بأن أجهزة الشؤون الاجتماعية هي التي تقدم الخدمة.

وأشارت دراسة (البشري، 1997) بعنوان العدالة الجنائية ومنع الجريمة إلى أهم أسباب الجريمة في السودان وهي:

1. الظروف الاقتصادية الحرجة للسكان والفقر والبطالة والتفكك الأسري.
2. التفاوت في الدخول بين السكان.
3. إهمال الدولة للفقراء والمحتاجين وانتشار العصابات الإجرامية المسلحة.
4. ضعف الرقابة على أجهزة الدولة الحسابية والمالية والإجراءات المالية المعقدة.
5. ضعف التربية الوطنية والدينية وانعدام قيم الأمانة وأخلاقيات المهنة في مجال الاعمال التجارية.
6. الإدمان على تعاطي الكحول والمخدرات.
7. التعصب القبلي وفتور العلاقات الإنسانية وتضارب المصالح الفردية.
8. العادات والتقاليد والجهل بقيمة الإنسان.

وفي دراسة (المهيرات، 2001) بعنوان: جغرافية الجريمة لعينة مكونة من (1000) نزيل، دراسة تطبيقية للجوانب المكانية لظاهرة الجريمة في المملكة الاردنية الهاشمية، خلصت الدراسة إلى تدني نسبة تمثيل المرأة في مراكز الإصلاح والتأهيل حيث بلغت (8,3%)، أما الرجال فقد بلغت (91,7%)، إما بالنسبة للعمر فقد احتلت الفئة العمرية من (18 ــ 25) سنه المرتبة الأولى من إجمالي مرتكبي

الجرائم بنسبة (40%)، ثم الفئة من (26 ــ 35) سنه في المرتبة الثانية بنسبة (34%)، اما نسبة المتزوجون (43,10%)، وغير المتزوجون (56,90%)، ولوحظ أيضا تدني المستوى التعليمي لمرتكبي الجرائم حيث بلغت نسبة الأميون وما دون الثانوية العامة (63,8%)، إضافة إلى إن الغالبية من مرتكبي الجرائم عاطلون عن العمل (35%) ودخولهم متدنية (57,10%) اقل من (100) دينار شهريا و (24,10%) مابين (100 ــ 200) دينار، وتوصل إلى إن زيادة التفكك الأسري تؤدي إلى زيادة احتمال ارتكاب الجرائم.

وفي دراسة (عبد السلام، 2004) بعنوان:اقتصاديات الجريمة لعينة مكونه من (185)نزيل، على عينة من احد السجون المصرية، خلصت الدراسة إلى إن النسبة الكبرى من النزلاء وأسرهم هم ذي تعليم متدني (60 ــ 76%)، وبلغ نسبة العاطلون عن العمل أو لا يعملون بصورة دائمة (60%)، ان هناك تدني في الدخل لاسر النزلاء بنسبة (87%)، وان اغلب إفراد العينة يعيشون تحت خط الفقر (84%) ومسئولين عن إعالة أربعة إفراد وأكثر ومعظمهم من المتزوجين، تقع معظم إفراد العينة ضمن الفئة العمرية مابين (20 ــ 35) سنه، ويعانون من صعوبة في الحصول على فرصة عمل بعد الخروج من السجن، (56,9%) تمكنوا من الحصول على عمل، اما الذين لم يتمكنوا من الحصول على عمل ما نسبته (37,9%)، اما نسبة الذين حصلوا على العمل بسهولة فبلغ ما نسبته (5,2%).

إما دراسة (المطيري، 2007) بعنوان: الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي جريمة السرقة في المملكة العربية السعودية، خلصت الدراسة إلى ان غالبية مرتكبي جريمة السرقة هــم عاطلون عن العمل (36,7%)، واغلبهم دخولهم اقل من (3000) ريال بنسبة (59%)، وان نسبة (53,7%) ما دون سن (25) سنة، كما ان ما نسبته (27,1%) تقع ضمن الفئة العمرية (26 ــ 35) سنه وان اغلب مرتكبي السرقة من سكان الحضر (63,5%) والريف (16%) اما البادية والمتنقلون (18,8%)، وبلغت نسبة مادون الثانوية والأميين (30,8%) وحملة الثانوية (29,1%) والمرحلة المتوسطة (26,4%) اما الدراسات العليا فبلغ نسبتهم (13,7%)، نسبه غير المتزوجين (51,1%) والأرامل (2,2%) والمطلقين

(12,1%) كما ان نسبة الذين تعاملهم أسرهم باللين (38,9%) وكذلك تأثير رفاق السوء بلغ ما نسبته (37,4%).

وفي دراسة (أبو النصر، 2008) عن أهم العوامل المؤدية بالإفراد لتعاطي المخدرات، خلصت إلى ان تفكك الأسرة واستخدام أسلوب اللين أو أسلوب القسوة والشدة وغياب الرقابة الأسرية مثل البعد عن المنزل أو الغياب عنه ومخالطة غير الأسوياء والفقر والبطالة وضعف الوازع الديني وعدم واقعية التطلع للمستقبل هي من أهم العوامل التي تدفع الفرد لارتكاب الجريمة.

ثانيا: الدراسات الأجنبية:

ففي دراسة ليسكا وجيمس وتيرنس وثورنبري ومارفن وكروهن (Liska,Alan J,James M. Tesoriero Terence P. Thornberry ,and Marvin D. Krohn, 1994) بعنوان العوامل التي تدفع الشباب لارتكاب الجرائم في امريكيا، فقد توصلت إلى إن هنالك مجموعة من العوامل التي تؤثر في الشباب وتضعهم تحت الخطورة وهي التاريخ السلوكي، الظروف الأسرية، الطبقة الاجتماعية، تأثير الرفاق، المشاركة بسلوكيات غير سوية، المستوى التعليمي ومستوى الانجاز الاجتماعي، المشكلات الأسرية، والخصائص الديمغرافية وخاصة النوع والدخل ومنطقة السكن.

لم تغفل الدراسات أهمية الترابط الأسري في الحد من الجريمة كما في دراسة ريبوستين وويدسون (Rubenstein E.Woodson R,1995) بعنوان:الجريمة في الاقتصاد، اجريت بالمجتمع الامريكي، فمن المتوقع ارتفاع معدلات الجرائم في الأسر المفككة، حيث تنعدم الرقابة والمتابعة من قبل الوالدين معا في مراحل سنية معينة، كذلك تشرب القيم والعواطف النبيلة الضرورية لإكمال البناء الحسي.

كما أن اغلب من ينشاءون في اسر مفككة يكونون أكثر عرضة للتسرب من التعليم أو الحصول على تعليم متوسط، مما يترتب عليه قلة الفرص في الحصول على الوظائف وفرص العمل في مثل هذه الظروف، مما يؤدي بتهيئة الفرد لارتكاب الجريمة، كما أن الذين ينشئون في اسر مفككة يكونون اكثر نقمة على المجتمع وعلى من حوله، وقد عرف البعض معتادي الإجرام بأنهم أولئك الذين نشئوا في

اسر مفككة، حيث يكون الوالدين لهم تاريخ إجرامي، وعلاقات الجريمة تظهر عليهم منذ الصغر، مثل (عدم الأمانة، عدم الصدق، استخدام العنف وقلة وجود الأصدقاء.

كما توصل كل من إيليوتك وإيلينجروث (Elliotc & EIllingworth, 1996) في دراستهما بعنوان:العلاقة ما بين البطالة والجريمة في بريطانيا، خلصت إلى إن الاتهام والسجن يقلل مـــن احتمالات وتوقعات سوق العمل المستقبلية من جهه، ويزيد من احتمالات البطالة المستقبلية من جهه أخرى، مما وبالتالي احتمالات العود لارتكاب الجرائم.

وفي دراسة كوكس وكونتالي (Cox L.& ContalyJ, 1999) بعنوان من سيعطيني الوظيفة، أجريت على سبعة آلاف من المجرمين في لندن، حيث تم توظيف القليل منهم وان العائدين إلى ارتكاب الجرائم كانوا من العاطلين عن العمل، أو لم يحصلوا على فرصة عمل وخلصت الدراسة إلى إن البطالة تلعب دورا رئيسيا في ارتكاب الجريمة أو العودة إليها، مع وجود اختلاف في تشغيل الخارجين من السجن لاعتبارات عرقية كما في الولايات المتحدة الأمريكية فأصحاب المشروعات اقل ميلا لتشغيل السود أو الأقليات الأخرى مثل (الصينيون، العرب الهنود،...الخ)، مما يفسر ارتفاع معدلات العود لارتكاب الجرائم بين هذه الفئات، إضافة إلى تفضيل تشغيل الأشخاص الذين لم يسبق لهم دخول السجن أكثر من الأشخاص الذين تم سجنهم سابقا.

وفي دراسة لكل من فولز وميرفا (FOWLES.R & MERVA.M, 2000) بعنوان: نشاط الجريمة واللامساواة، حيث بينت اثر عدم المساواة والتفاوت في توزيع الدخل على النشاط الإجرامي في الولايات المتحدة الأمريكية، خلال الفترة من (1975 م – 1990م)، خلصت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين التفاوت في توزيع الدخل وبين ارتفاع معدل الجرائم وخاصة جرائم العدوان.

وفي دراسة لكل من انتورف ونكر (Entorf H.& P. Winker , 2001) بعنوان جريمة المخدرات في الاقتصاد في المانيا، خلصت الدراسة إلى إن كل من الإدمان سواء كان خمور أو مخدرات، في حد ذاته جريمة وغالبا ما يقود إلى ارتكاب الجرائم، خاصة وان المدمن بحاجة إلى تمويل مالي للحصول على الكحول

أو المواد المخدرة أو المنشطة (الحشيش والكوكايين)، أي إن هناك علاقة ارتباط قوية بين ارتفاع معدلات الإدمان وارتفاع معدلات الجرائم بشكل عام وجرائم العدوان بشكل خاص.

وفي دراسة لأثر التعليم خاصة مدارس التعليم العالي على الجريمة في الولايات المتحدة الامركية، توصل كل من لوشنر ومورريتي (Lochner & Moretti, 2001)، إلى ما يلي:

أ. إن الحصول على شهادة التعليم العالي تقلل من احتمالات السحن للبيض بنسبة (1%)، وللسود (3.4%) وخاصة بالنسبة لجرائم القتل العمد والإتلاف.

ب. الآثار الخارجية للتعليم عامه من (14% – 26%)، والجزء الهام من تلك الآثار الخارجية هو الحد من الجريمة.

اما دراسة فانزيلبر وليدرمان ولويزا (Fajnzylber & Lederman & Loayza, 2001) بعنوان: المساواة والنشاط الجرمي، هدفت إلى التعرف على مدى الارتباط بين عدالة توزيع الدخل وبين معدل الجريمة خلال دراسة المؤشرات خلال الفترة الواقعة من (1965 م – 1995م) العدد تسعة وثلاثون دوله بالنسبة لجرائم القتل والسطو والسرقة وتوصلوا إلى نتيجة مفادها (أن الجريمة والتفاوت في توزيع الدخل ارتبطا ارتباطا ايجابيا سواء بين الدول أو داخل كل دوله على حدا، وخلصوا إلى إن الجرائم على الأشخاص تنخفض عندما تتحسن الظروف الاقتصادية، حيث أن خفض معدل الفقر القومي يؤدي إلى انخفاض معدل الجريمة القومي.

وفي دراسة شقية لليدويج ودنكان وفيلد (Ludwig, Duncan, Hirsch, 2000) حول اثر الانتقال بالأسرة من مستوى الأسر الأكثر فقرا إلى مستوى الأسر الاقل فقرا على إجرام الأطفال، توصلوا إلى أن توفير الفرصة للأسر للانتقال إلى مستوى فقر اقل يؤدي إلى انخفاض الجرائم، وخاصة جرائم العدوان من قبل الشباب والاطفال والمراهقين فقد تم الانتقال بعدد (638) أسره من المناطق الأكثر فقرا إلى مناطق اقل فقرا، مع تقديم الدعم لهم وتوفير فرص العمل، مما أدى بالتالي إلى انخفاض جرائم الأحداث من (30% 50%)، ولوحظ أن المناطق الأكثر فقرا أكثر

ميلا لجرائم العدوان على الأشخاص مقارنة مع المناطق الاقل فقرا حيث يرتفع فيها معدلات الجرائم على الأموال.

كما اجرى كل من تشيبمان ويثربيرن وكابيسزنسكي وتشلفرز ورويسل دراسة (Chapman, Weatherburn, Kapuscinski, Chilvers & Roussel, 2002) بعنوان:التعليم وجرائم الفقراء، توصلت الى مايلي:

1. إن الإفراد ذوي التعليم المتدني والأميون، هم الأكثر ميلا للانخراط في الجريمة.
2. كلما ارتفع مستوى التعليم للفرد كلما قل احتمال انجرافه نحو الجريمة.
3. كلما زادت فترة البطالة، كلما زاد احتمال انجذاب الفرد نحو الجريمة.
4. تأمين فرص العمل وخاصة للفئة العمرية من (15 ـ 24) سنه سيؤدي إلى خفض الجرائم على الأموال بنسبة (7%).
5. أن زيادة بنسبة (1%) من الذين أكملوا المدارس العليا من الذكور بين (20 60) سنه، يوفر على الولايات المتحدة ما يقارب (1.2) بليون دولار سنويا في صورة انخفاض تكلفة الجريمة.

كما توصل وينبرج وجولد وديفيد (Weinberg &. Eric Gould& David Mustard, 2003) بعنوان: الطالة والجريمة من خلال مراجعة الاحصائيات ومؤشرات الاقتصاد، بعد دراستهم للمعدل القومي للجريمة في امريكيا، خلال الفترة الواقعة ما بين (1979 م ـ 1997م) إلى دلائل علمية تشير إلى إن الأجر المنخفض والبطالة وتدني التعليم جميعها تؤدي إلى الوقوع في براثن الجريمة، وأكدت الدراسة على ضرورة عدم إغفال أهمية ودور سوق العمل، فأسواق العمل السيئة تؤدي إلى التأثير العميق على معدلات الجريمة، حيث أن انهيار وتدني الأجور يؤدي إلى ارتفاع معدل جرائم الأموال (السطو، السرقة...الخ) ، أي تنامي النشاط الإجرامي.

وفي دراسة ماركو كوزي (Cozzi. M,2003) بعنوان:البطالة والملكيات في امريكيا، هدفت إلى التعرف على اثر معدلات البطالة ومدتها على سلوك الذكور من الامريكين السود، توصل إلى نتيجة مفادها إلى انه ليس هناك اختلاف بين السود والبيض من حيث معدلات البطالة إلى معدلات الجريمة، وان السود العاطلين عن

العمل أكثر ارتكابا للجرائم، فقد لوحظ ارتفاع معدل البطالة لدى السود في أمريكيا ضعف معدل بطالة الامريكين من واغلب الوظائف التي يشغلونها السود ذات أجور متدنية مقارنة بالبيض، فبالتالي نجد أن ارتفاع معدل الجريمة بين السود ينبغي رده إلى الظروف الاقتصادية والمعيشية السيئة أو المتدنية التي يعشونها.

3.2 خلاصة الفصل الثاني:

تناول هذا الفصل الإطار النظري المتعلق لموضوع الدراسة الحالية، حيث تناول النظريات الاجتماعية التي حاولت تفسير السلوك الإجرامي بشكل عام وتطبيقها نظريا وعمليا لتفسير العوامل المختلفة المؤدية لارتكاب الجريمة، ومن هذه النظريات: (نظرية الضبط الاجتماعي، الضبط الذاتي، الرابط الاجتماعي توازن الضبط، الفرصة والجريمة، الاحتواء والوصم الاجتماعي).

كما تناول هذا الفصل الدراسات السابقة وذات الصلة، والتي كانت تتمحور حول موضوع العوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة، واثر العوامل الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية في دفع الفرد لارتكاب الجريمة، ومحاولة الاستفادة منها لربطها بموضوع الدراسة الحالية اتفاقا واختلافا، حيث نجد أن اغلب الدراسات السابقة توصلت إلى ما يلي:

1. إن العلاقات الأسرية السلبية مثل: (التفكك الأسري، وضعف الرقابة، الإدمان على الكحول والمواد المخدرة، واستخدام أسلوب اللين، وكثرة الخلافات الأسرية والمبالغة في استخدام الضبط،...الخ)، هي من أهم الأسباب التي تزيد من احتمالات ارتكاب الجرائم (ربايعه، 1984م؛ غانم، 1985م؛ الحامد، 1992م)، ليسكا وآخرون ((Liska, et., al., 1994ودراسة ريبوستين ويدسون (Rubenstein, Woodson, 1995).
2. ان العلاقات الايجابية تقلل مـن ارتكاب الفـرد للجرائم (الحامد، 1992م؛ أبو النصر، 2008) ليسكا وآخرون ((Liska et., al., 1994.
3. ان معظم من يرتكبون الجرائم وضحايا الجريمة، هم مادون سن الخامسة والثلاثون من العمر (الصنيع، 1994، المطيري، 2007).

4. ان اغلب مرتكبي الجرائم هم من ذوي التعليم المتدني والأميين مع وجود اختلافات مابين الدول من جهة وداخل البلد الواحد من جهة أخرى (ربابعه، 1984؛ البداينه، 1997؛ شمس وعقاد، 1992؛ عبدالسلام، 2004)، ليسكا وآخرون (Liska et. al. 1994) وينبرج وآخرون (Weinberg et. al., 2003).
5. ان زيادة نسبة المتعلمين من شانه ان يقلل من احتمالية ارتكاب الجريمة (ربايعه، 1984؛ البداينه، 1997؛ شمس وعقاد، 1992؛ عبد السلام، 2004) لوشنر وموريتي (Lochner & Moretti, 2001).
6. معظم مرتكبي الجرائم هم من الذين يعانون من الفقر والبطالة وذات دخول متدنية وظروف معيشية واقتصادية سيئة، مع وجود صعوبة بالحصول على فرص عمل (ربايعه، 1984؛ البداينه، 1997؛شمس وعقاد ، 1992؛ عبد السلام، 2004)، إيليوتك وإيلينجروث (Elliotc & EIllingworth, 1996)، وينبرج وآخرون (Weinberg et. al., 2003).
7. ان اغلب مرتكبي الجرائم حسب الجنس هم من الذكور مقارنة مع الإناث، باستثناء الجرائم الأخلاقية والدعارة، كذلك يجب مراعاة اختلاف النسب بين البلدان حيث ان نسبة جرائم الإناث في البلدان المتقدمة أعلى من نسبة الجرائم بالبلدان النامية (ربايعه، 1984؛ الطخيس، 1990؛ البداينه، 1997؛ شمس وعقاد، 1992؛ عبد السلام، 2004؛ أبو النصر، 2008).
8. يوجد علاقة ايجابية بين التفاوت في توزيع الدخل بين البلدان من جهة وداخل البلد الواحد من جهة أخرى، (البداينه، 1997؛شمس وعقاد ، 1992؛ عبد السلام، 2004؛ أبو النصر، 2008) فولز وميرفا، (FOWLES. 2000، & MERVA)، فانزيلبروليدرمان ولويزا (Fajnzylber P. ,lederman 2001 D.& loayza,).
9. إن تحسن الظروف المعيشية يؤدي إلى خفض معدلات الجريمة (البداينه، 1997؛ عبد السلام، 2004؛ أبوالنصر، 2008)، لليدويج وآخرين (Ludwig, 2002).

10. ان النسب الأعلى في ارتكاب الجرائم هم من سكان المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية (ربايعه، 1984؛ خليفة، 1997؛ البشري، 1997).
11. ان الذين لديهم ارتباطات أسرية، اقل ميلا نحو ارتكاب الجرائم (ربايعه، 1984؛ الحامد، 1992؛ خليفة، 1997؛ أبو النصر، 2008).
12. فقدان احد الوالدين يؤدي إلى زيادة فرصة ارتكاب الفرد للجريمة (المرزوقي، 1987؛ الحامد، 1992؛ خليفة، 1997؛ أبو النصر، 2008).
13. الزواج بأكثر من واحدة يزيد من فرصة ارتكاب الفرد للجريمة.
14. ان شلة الاصدقاء غير الأسوياء والتي يتم تشكيلها على مستوى الحي أو المدرسة وفي مجال العمل تلعب دورا هاما في دفع الفرد لارتكاب الجريمة، (شمس وعقاد، 1992؛ الحامد، 1992)، ليسكا وآخرون (Liska, et. al., 1994).
15. ضعف العلاقات الأسرية بين افراد الأسرة، وضعف التواصل بين افرادها يزيد مـــن فرصة ارتكاب الفرد للجريمة (غانم، 1985؛ المرزوقي وعـــبود، 1987؛ شمـــس وعقاد، 1992؛ الحامد، 1992؛ ابو النصر، 2008).
16. وجود علاقة قوية بين ارتفاع معدلات الإدمان وارتفاع معدلات الجرائم بشكل عام وجرائم العدوان بشكل خاص (المرزوقي وعبود، 1987؛ الطخيس، 1990؛ البشري، 1997؛ أبوالنصر، 2008)، انتورف وونكر (Entorf (H.P.Winker, 2001.

فيما اختلفت دراسة (غانم، 1985م) مع الدراسات السابقة في مايلي:

1. ان وجود العائلة أو الأبناء لا يحول دون ارتكاب الجرائم، أي أنهم لا يشكلون مانعا من الإقدام على ارتكاب الجريمة (67%)نسبة المتزوجون حسب دراسته على سجن الإسكندرية بعكس الدراسات السابقة والتي اكدت عكس ذلك.
2. كما أضافت بان هنالك اثار سلبية للسجن منها ما تؤدي إلى تفكك الأسرة.

كذلك أضافت دراستي كل من كوكس وكونتالي وكوزي ما يلي:

1. ان أصحاب المشروعات اقل ميلا لتشغيل السود والأقليات الأخرى (العرب، الهنود، الصينيون...الخ)، (Cox & Contaly, 1999).
2. تفضيل أصحاب المشروعات لتشغيل الذين ليس لديهم أسبقيات أكثر من لهم أسبقيات أو لم يسبق لهم ان دخلوا السجن كوكس وكونتالي (CoxL & 1999 Contaly J,).
3. ان الوظائف التي يشغلونها السود ذات أجور متدنية مقارنة بالبيض، وارتفاع معدل البطالة لدى السود في امريكيا ضعف معدل بطالة الامريكين من البيض كوزي (Cozzi.M,2003).

الفصل الثالث

المنهجية والتصميم

تناول هذا الفصل وصفا لمنهجية الدراسة، من حيث وصف مجتمع الدراسة، مصادر المعلومات، الحصر الشامل لمجتمع الدراسة، اداة الدراسة، اسلوب معالجة البيانات، وفيما يلي وصفا لمفردات التصميم والمنهجية:

1.3 منهجية الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على منهج المسح الميداني، والاطلاع على الدراسات والبحوث النظرية والميدانية، من اجل بلورة الأسس والمنطلقات التي يقوم عليها الاطار النظري، والوقوف عند اهم الدراسات السابقة، والتي تشكل رافدا قويا في الدراسة وما تحتويه من محاور معرفية، اما على صعيد البحث الميداني فقد تم اجراء المسح الشامل لمجتمع الدراسة، وذلك من خلال استخدام الاستبانة والتي تضم عدد من الاسئلة التي تخص موضوع الدراسة وتحليلها إحصائيا للإجابة على اسئلة الدراسة واختبار صحة فرضياتها.

2.3 مصادر المعلومات:

تم مراجعة الجهات المختصة وذات العلاقة بالنزلاء وأسرهم وهي:

1. ادارة التنفيذ القضائي لمحافظة الكرك/فرع الأغوار الجنوبية، حيث افادت إلى ان الاشخاص الذين يتم ترحيلهم لمراكز الاصلاح والتأهيل يقارب (7) اشخاص شهريا وبمعدل سنوي يبلغ (84) شخصا، اما العدد الاجمالي للنزلاء فقد بلغ (115) شخصا لعام (2009) لغاية تاريخ 16 /11/ 2009 م والأعوام السابقة.
2. مديرية التنمية الاجتماعية: تم حصر اسماء النزلاء الذين ترد مخاطبات من قبل ادارة السجون إلى المديرية طلبا لمساعدتهم أو دراسة ظروف أسرهم

المعيشية، وكذلك تم تحديد اسماء اسر النزلاء الذين يتقاضون معونة نقدية متكررة من صندوق المعونة الوطنية.

3. مكتب الأحوال المدنية:للحصول على البيانات السكانية الخاصة بمنطقة لواء الاغوار الجنوبية
4. مركز تعزيز الإنتاجية (اراده) فرع غور الصافي، المسح الشامل لمنطقة الأغوار الجنوبية لعامي2003 /2004، ص (6).
5. تم الاستعانة بعدد من ذوي الخبرة في المجتمع المحلي لحصر أسماء النزلاء ومن ثم تحديد أسرهم اسميا ومكانيا.

3.3 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من معظم اسر النزلاء في منطقة لواء الأغوار الجنوبية لعام (2009) لغاية تاريخ 16 /11/ 2009 م والأعوام السابقة، وتضم التجمعات السكنية التالية: (غور الصافي، غور فيفا والمعمورة والغويبه، غور مزرعة والحديثة) يقدر عدد الأسر (115) اسرة وذلك من خلال إحصائيات المحاكم والجهات المختصة، وقد تم توزيع (115) استبانة استرجع منها (105) استبانة جميعها صالحة للتحليل،بعد ان تم استبعاد عشرة منها وذلك بسبب نقص المعلومات الواردة فيها، والجدول رقم (1) يبين توزيع أفراد الدراسة تبعاً لمتغيرات النوع الاجتماعي والحالة الاجتماعية والعمر والمستوى التعليمي ومنطقة السكن ومستوى الدخل ونوع الجريمة المرتكبة وعدد مرات ارتكاب الفرد للجريمة.

جدول رقم (1)

يبين توزيع المبحوثين حسب المتغيرات التالية

المتغير		العدد	النسبة المئوية
النوع الاجتماعي	ذكور	27	%25.7
	إناث	78	%74.3
	المجموع الكلي	105	%100
الحالة الاجتماعية	أعزب	11	%10.5
	متزوج	84	%80.0
	أرمل	9	%8.6
	مطلق	1	%1.0
	المجموع الكلي	105	%100
العمر	24 سنة فما دون	13	%12.4
	25-29 سنة	21	%20.0
	30 – 34 سنة	17	%16.2
	35-39 سنة	18	%17.1
	40 سنة فاكثر	36	%34.3
	المجموع الكلي	105	%100
المستوى التعليمي	لا يقرا ولا يكتب	45	%42.9
	دون الثانوية العامة	55	%52.4
	ثانوية عامة	2	%1.9
	دبلوم متوسط	1	%1.0
	بكالوريوس	2	%1.9
	المجموع الكلي	105	%100
منطقة السكن	مدينه	76	72.4
	قرية	29	27.6
	المجموع الكلي	105	%100
الدخل	اقل من200دينار	84	%80.0
	من200 إلى 300دينار	15	%14.3
	من301 إلى 401دينار	3	%2.9
	من402 إلى 502دينار	2	%1.9
	503 دينار فأكثر	1	%1.0
	المجموع الكلي	105	%100

المتغير		العدد	النسبة المئوية
عدد أفراد الأسرة	اقل من أربعة أفراد	15	%14.3
	من4 إلى 8 أفراد	63	%60.0
	من9 إلى 13 فرد	17	%16.2
	14 فردا فأكثر	10	%9.5
	المجموع الكلي	105	%100
نوع الجريمة	سرقه	24	%22.8
	قتل	11	%10.5
	شيك بدون رصيد	47	%44,8
	اتجار بالمخدرات	6	%5,7
	إيذاء	8	%7,6
	نصب واحتيال	1	%1
	جرائم الشرف	2	%1,9
	جرائم أخرى	6	%5,7
	المجموع الكلي	105	%100
عدد مرات ارتكاب الجريمة	أول مرة	28	%26.7
	المرة الثاني	20	%19.0
	ثلاث مرات فأكثر	57	%54.3
	المجموع الكلي	105	%100

يوضح الجدول رقم (1) أن غالبية المبحوثين هم من الإناث حيث بلغ عددهن (78) مبحوثا بنسبة (74,3%) من مجموع المبحوثين، في حين بلغ عدد الذكور (27) مبحوثا بنسبة (25,7%) من مجموع المبحوثين.

ويتضح من الجدول أيضا أن غالبية المبحوثين كانت حالتهم الاجتماعية من المتزوجين حيث بلغ عددهم (84) مبحوثا بنسبة (80%) من مجموع المبحوثين، في حين بلغ عدد العزاب (11) مبحوثا بنسبة (10,5%) من مجموع المبحوثين، أما من هم ضمن فئة الأرمل فقد بلغ (9) مبحوثين بنسبة (8,5%) من مجموع المبحوثين، أما اقل فئة اجتماعية فكانت فئة المطلق (1) حالة واحدة بنسبة (1%) من مجموع المبحوثين.

اما بالنسبة لمتغير العمر فقد شكلت الفئة العمرية (40 سنه فأكثر) أعلى نسبه، حيث بلغ عددهم (36) مبحوثا بنسبة (34,3%) من مجموع المبحوثين، تلاها في المرتبة الثانية الفئة العمرية من (25 - 29 سنة) حيث بلغ عددهم (21) مبحوثا بنسبة (20%) من مجموع المبحوثين، ثم تلاها في المرتبة الثالثة الفئة العمرية (35- 39 سنة) حيث بلغ عددهم (18) مبحوثا بنسبة (17,1%) من مجموع المبحوثين، وتلاها في المرتبة الرابعة الفئة العمرية من (30 - 34 سنة) حيث بلغ عددهم (17) مبحوثا بنسبة (16,2%) من مجموع المبحوثين، اما اقل فئة عمرية فكانت الفئة العمرية (24 سنة فما دون) بنسبة (12,4%) من مجموع المبحوثين.

أما بالنسبة إلى المستوى التعليمي نجد ان غالبية المبحوثين كان تحصيلهم دون الثانوية العامة حيث بلغ عددهم (55) مبحوثا بنسبة (52,4%) من مجموع المبحوثين، وفي المرتبة الثانية فئة من لا يقرا و لا يكتب حيث بلغ عددهم (45) مبحوثا بنسبة (42,9%) من مجموع المبحوثين، تلاها في المرتبة الثالثة فئة الحاصلين على الثانوية العامة ودرجة البكالوريوس حيث بلغ عددهم (2) بنسبة (1,9%) من مجموع المبحوثين لكل فئة منهما، اما اقل نسبة فكانت للحاصلين على درجة الدبلوم المتوسط حيث بلغت حالة واحدة بنسبة (1%) من مجموع المبحوثين.

وفيما يتعلق بمنطقة السكن فان غالبية المبحوثين هم من سكان المدن حيث بلغ عددهم (76) مبحوثا بنسبة (72,4%) من مجموع المبحوثين، في حين بلغ عدد سكان القرى (29) مبحوثا بنسبة (27,6%) من مجموع المبحوثين.

أما بالنسبة لمتغير مستوى الدخل الشهري نجد ان غالبية المبحوثين تقع في الفئة (اقل من 200 دينار) حيث بلغ عددهم (84) مبحوثا بنسبة (80%) من مجموع المبحوثين، وفي المرتبة الثانية الفئة من (200 ـ 300 دينار) حيث بلغ عددهم (15) مبحوثا بنسبة (14,3%) من مجموع المبحوثين، وفي المرتبة الثالثة الفئة من (301 ـ 401 دينار) حيث بلغ عددهم (3) مبحوثين بنسبة (2,9%) من مجموع المبحوثين، وفي المرتبة الرابعة الفئة من (402 - 502 دينار) حيث بلغ عددهم (2) بنسبة (1,9%) من مجموع المبحوثين، أما اقل نسبة تمثيل فكانت الفئة التي تزيد

دخولهم عن (503دينار فأكثر) حيث بلغ عددهم حالة واحدة بنسبة (1%) من مجموع المبحوثين.

أما فيما يتعلق بعدد أفراد الأسرة نجد ان غالبية المبحوثين تقع ضمن الفئة من (4 ــ 8 افراد) حيث بلغ عددهم (63) مبحوثا بنسبة (60%) من مجموع المبحوثين، وفي المرتبة الثانية الفئة من (9 ــ 13 فرد) حيث بلغ عددهم (17) مبحوثا بنسبة (16,2%) من مجموع المبحوثين، وفي المرتبة الثالثة الفئة التي تتكون من (اقل من أربعة افراد) حيث بلغ عددهم (15) فردا بنسبة (14.3%) من مجموع المبحوثين، اما اقل نسبه فكانت الفئة تتكون من (14 فرد فأكثر) حيث بلغ عددهم (10) مبحوثين بنسبة (9,5%) من مجموع المبحوثين.

ويتضح أيضا أن غالبية المبحوثين أجابوا بان جرائم الشيك بدون رصيد هي الجريمة المرتكبة من قبل احد افرادها (النزيل) وبلغ عددهم (47) مبحوثا بنسبة (44,8%) من مجموع المبحوثين، وتلاها في المرتبة الثانية جرائم السرقة حيث بلغ عددهم (24) مبحوثا بنسبة (22,8%) من مجموع المبحوثين، وفي المرتبة الثالثة جرائم القتل حيث بلغ عددهم (11) مبحوثا بنسبة (10,5%) من مجموع المبحوثين وفي المرتبة الرابعة جرائم الإيذاء حيث بلغ عددهم (8) مبحوثين بنسبة (7,6%) من مجموع المبحوثين، وفي المرتبة الخامسة جرائم الاتجار بالمخدرات حيث بلغ عددهم (6) مبحوثين بنسبة (5,7%) من مجموع المبحوثين، وبنفس العدد والنسبة التي تقع ضمن فئة اخرى، وفي المرتبة السادسة جرائم الشرف حيث بلغ عددهم (2) مبحوثين بنسبة (1,9%) من مجموع المبحوثين، اما اقل انواع الجرائم المرتكبة كانت جرائم النصب والاحتيال بلغ عددهم (1) حالة واحدة بنسبة (1%) من مجموع المبحوثين.

اما بالنسبة لعدد مرات ارتكاب الجريمة نجد ان غالبية المبحوثين لديهم افرادا ارتكبوا الجريمة ثلاث مرات فأكثر حيث بلغ عددهم (57) مبحوثا بنسبة (54,3%) من مجموع المبحوثين، تلاها الأسر التي لديهم افرادا ارتكبوا الجريمة للمرة الأولى حيث بلغ عددهم (28) مبحوثا بنسبة (26,7%) من مجموع المبحوثين، اما اقل

نسبة فكانت في الأسر التي لديها افرادا ارتكبوا الجريمة للمرة الثانية حيث بلغ عددهم (20) مبحوثا بنسبة (19%) من مجموع المبحوثين.

ويبين الجدول رقم (2) توزيع أفراد الدراسة حسب عدد مرات دخول احد أفرادها السجن ونوع الجريمة المرتكبة.

الجدول رقم (2)

توزيع أفراد الدراسة حسب عدد مرات دخول احد أفرادها السجن ونوع الجريمة المرتكبة

مرات دخول السجن	نوع الجريمة	العدد	النسبة المئوية
المرة الأولى	سرقه	24	22.9
	قتل	11	10.5
	شيك بدون رصيد	47	44.8
	اتجار بالمخدرات	6	5.7
	إيذاء	8	7.6
	نصب واحتيال	1	1.0
	جرائم الشرف	2	1.9
	جرائم أخرى	6	5.7
	المجموع	105	100.0
المرة الثانية	سرقه	17	16.2
	قتل	-	-
	شيك بدون رصيد	42	40.0
	اتجار بالمخدرات	2	1.9
	إيذاء	9	8.6
	نصب واحتيال	2	1.9
	جرائم الشرف	-	-
	جرائم أخرى	5	4.8
	المجموع	77	73.3
المرة الثالثة	سرقه	15	14.3
	قتل	-	-
	شيك بدون رصيد	28	26.7
	اتجار بالمخدرات	1	1.0
	إيذاء	3	2.9
	نصب واحتيال	2	1.9

مرات دخول السجن	نوع الجريمة	العدد	النسبة المئوية
	جرائم الشرف	-	-
	جرائم أخرى	8	7.6
	المجموع	57	54.3
المرة الرابعة	سرقه	8	7.6
	قتل	-	-
	شيك بدون رصيد	26	24.8
	اتجار بالمخدرات	1	1.0
	إيذاء	1	1.0
	نصب واحتيال	2	1.9
	جرائم الشرف		
	جرائم أخرى	8	7.6
	المجموع	46	43.8

يتضح من الجدول رقم (2) أن معظم الجرائم المرتكبة من قبل احد أفراد اسر النزلاء هي شيك بدون رصيد حيث بلغ عدد مرتكبيها في المرة الأولى (47) فرد بنسبة (44,8%) من مجموع المبحوثين، وفي المرة الثانية انخفضت بنسبة (4,8%) لتصبح (40%) من مجموع المبحوثين، وفي المرة الثالثة انخفضت بنسبة (13,3%) لتصبح نسبتها (26,7%) من مجموع المبحوثين، وبلغت أدنى مستوياتها في المرة الرابعة حيث انخفضت بنسبة (1,9%) لتصبح نسبتها (24,8%) من مجموع المبحوثين.

أما بالنسبة لجرائم السرقة فقد بلغ عدد مرتكبيها في المرة الأولى (24) فرد بنسبة (22,8%) من مجموع المبحوثين، وفي المرة الثانية انخفضت بنسبة (6,6%) لتصبح نسبتها (16,2%) من مجموع المبحوثين، وفي المرة الثالثة انخفضت بنسبة (1,9%) لتصبح نسبتها (14,3%) من مجموع المبحوثين، وبلغت أدنى مستوياتها في المرة الرابعة بنسبة (6,7%) لتصبح نسبتها (7,6%) من مجموع المبحوثين.

اما فيما يتعلق بجرائم القتل فقد بلغ عدد مرتكبيها في المرة الأولى (11) فرد بنسبة (10,5%) من مجموع المبحوثين، ولم يتكرر حدوثها في المرات الأخرى.اما بالنسبة إلى جرائم الإيذاء فقد بلغ عدد مرتكبيها في المرة الأولى (8) أفراد بنسبة (7,6%) من مجموع المبحوثين، وفي المرة الثانية ارتفعت بنسبة (1%) لتصبح

نسبتها (8,6%) من مجموع المبحوثين، وفي المرة الثالثة انخفضت بنسبة (5,7%) لتصبح نسبتها (2,6%) من مجموع المبحوثين، وقد بلغت أدنى مستوياتها في المرة الرابعة حيث انخفضت بنسبة (1,9%) لتصبح نسبتها (1%) من مجموع المبحوثين.

وفيما يتعلق بجرائم الاتجار بالمخدرات بلغ عدد مرتكبيها (6) افراد في المرة الأولى بنسبة (5,7%) من مجموع المبحوثين، وفي المرة الثانية انخفضت بنسبة (3,8%) لتصبح نسبتها (1,9%) من مجموع المبحوثين، وفي المرة الثالثة والرابعة انخفضت بنسبة (0,9%) لتصبح نسبتها (1%) من مجموع المبحوثين.

اما بالنسبة للجرائم الأخرى بلغ عدد مرتكبيها في المرة الأولى والثانية (6) افراد بنسبة (5,7%) من مجموع المبحوثين، وفي المرة الثالثة انخفضت بنسبة (1%) لتصبح (4,8%) من مجموع المبحوثين، وفي المرة الرابعة ارتفعت بنسبة (2,8%) لتصبح نسبتها (7,6%) من مجموع المبحوثين.

ويتضح أن جرائم الشرف قد بلغ عدد مرتكبيها في المرة الأولى (2) حالتين بنسبة (1,9%) ولم يتكرر حدوثها في المرات الأخرى.

4.3 الحصر الشامل لأسر النزلاء:

تم إجراء الدراسة (115) أسرة من الأسر المستهدفة في كافة المناطق التابعة إلى لواء الأغوار الجنوبية (مجتمع الدراسة)، بعد ان تم حصر جميع اسر النزلاء حصرا شاملا وكان العائد (105) وبنسبة تمثيل (91%) من أصل (115).

5.3 أداة الدراسة:

من اجل تحقيق أهداف هذه الدراسة وبعد الاطلاع على الدراسات السابقة والبحوث المكتبية الخاصة بموضوع الدراسة المطروحة، تم بناء استبانة تكونت من جزئين رئيسيين:

أ. الجزء الأول: يتكون من (11) فقرة تشمل المعلومات التالية (النوع الاجتماعي، الحالة الاجتماعية، العمر بالسنوات، المستوى التعليمي، منطقة السكن، صلة المبحوث بالنزيل، نوع الجريمة المرتكبة، عدد مرات ارتكاب

الجريمة، نوع الجريمة المكررة في كل مرة، مقدار الدخل الشهري، عدد افراد الأسرة).

ب. الجزء الثاني:يحتوي على (30) جملة تخص موضوع الدراسة، لقياس الابعاد الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤدي لارتكاب الفرد للجريمة.

6.3 صدق أداة الدراسة:

قام الباحث بالتحقق من صدق أداة الدراسة باستخدام صدق المحكمين، حيث قام بتوزيع الاستبانة على عشرة من الأساتذة من مدرسي علم الجريمة والاجتماع في جامعة مؤتة، وبناءً على آرائهم وملاحظاتهم أجرى التعديلات المناسبة وبنسبة اتفاق (80%) ومن ابرز التعديلات:

1. الفقرة الثالثة من الجزء الأول والتي تنص على توفير فرص عمل للنزيل تشكل عامل وقائي من ارتكاب الفرد للجريمة لتصبح الفقرة بشكلها النهائي الموجود في الاستبانة المرفقة مع الدراسة.
2. الفقرة الخامسة والتي تنص على تمرد الابناء على القيم يؤدي الى زيادة فرص ارتكابهم للجريمة لتصبح الفقرة بشكلها النهائي الموجود في الاستبانة المرفقة مع الدراسة.

7.3 ثبات الأداة:

تم التحقق من ثبات أداة الدراسة باستخدام ثبات الاتساق الداخلي مستخدماً معادلة كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي (KR20)، حيث تم توزيع الاستبانه على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة، مكونة من عشرين مبحوثا للتحقق من مدى ثباتها، وقد بلغ معامل الثبات المسحوب بهذه الطريقة (0.90) وهذه القيمة مرتفعة ومقبولة لإجراء هذه الدراسة.

8.3 المعالجة الإحصائية:

لتحليل فرضيات الدراسة والخروج بنتائجها استخدمت الأساليب الإحصائية التالية:

1. الإحصائيات الوصفية (الوسط الحسابي، والانحراف المعياري).
2. تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA).
3. معامل ارتباط بيرسون ومعامل التحديد.
4. تحليل تباين الانحدار.

9.3 معيار الحكم على الأوساط الحسابية

من 1 إلى اقل من 2.34 بدرجة قليل

من 1.34 إلى اقل من 3.67 بدرجة متوسطة

من 3.68 إلى 5.00 بدرجة مرتفعة

10.3 خلاصة الفصل الثالث.

تناول هذا الفصل منهجية الدراسة وتصميمها ومصادر المعلومات ومجتمع الدراسة، واداتها وصدق أداة الدراسة، وثباتها والمعالجة الإحصائية للبيانات، حيث أجريت الدراسة على اسر النزلاء والبالغ عددهم (115) أسرة من مجتمع الدراسة بعد ان تم حصره حصرا شاملا، وكان صافي الاستمارات العائدة هي (105)جميعها صالحه.

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

فيما يلي عرض لنتائج التحليل الاحصائي الوصفي للبيانات، وهي قيمة المتوسطات والانحرافات المعيارية، الرتبة لجميع ابعاد الدراسة، ونتائج تحليل التباين الاحادي.

1.4 عرض النتائج:

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الأول ما هي تصورات اسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة"

للاجابة على سؤال الدراسة تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والجدول (3) يبين النتائج التي تم التوصل إليها:

جدول (3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تصورات اسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة

رقم الفقرة	المحتوى	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تفشي البطالة بين افراد الاسرة احد عوامل ارتكاب الفرد للجريمة.	4.42	.81
2	تدني الدخل الشهري للاسرة يساهم في زيادة فرصة ارتكاب الفرد للجريمة.	4.42	.78
3	توفير فرص عمل ملائمة للنزيل المفرج عنه تشكل عامل وقائي من ارتكاب الفرد للجريمة.	4.69	.46
4	زيادة دخل الاسرة يساهم في الحد من ارتكاب الفرد للجريمة.	4.43	.83
	العوامل الاقتصادية	4.49	.51
5	تمرد الابناء على قيم الاسرة يؤدي الى زيادة فرص ارتكابهم للجريمة.	4.40	.77
6	ان الادمان على تعاطي المخدرات والكحول من اهم الاسباب التي تدفع بالفرد لارتكاب الجريمة.	4.76	.54
7	غياب الرقابة الاسرية على الابناء يؤدي الى ارتكاب الفرد للجريمة.	4.61	.70
8	التنشئة الاجتماعية الخاطئة من ابرز العوامل التي تؤدي بالفرد لارتكاب الجرائم.	4.76	.44
9	كثرة الخلافات العائلية بين افراد الاسرة احد العوامل التي تدفع الفرد لارتكاب الجريمة.	4.30	.74
10	استخدام الألقاب الجارحة تؤدي الى ارتكاب الفرد للجريمة.	4.17	.89

رقم الفقرة	المحتوى	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
11	العلاقات الاسرية الحميمة تحول بين الفرد وبين ارتكابه للجريمة.	4.41	.81
12	اختلاط الأفراد برفاق السوء من أهم الأسباب التي تؤدي بهم لارتكاب الجريمة	4.83	.40
13	حرمان الافراد من حقوقهم في املاك العائله يؤدي بهم الى ارتكاب الجريمة.	3.96	1.04
14	ضعف الضبط الاسري من قبل الاسرة يؤدي الى تهيئة فرصة ارتكاب الفرد للجريمة.	4.41	.53
15	الاتصال بالنزلاء والاطمئنان على احوالهم يقلل من فرص عودتهم الى ارتكاب الجريمة	4.07	1.02
16	تذكير الافراد المفرج عنهم بسلوكهم الجرمي من ابرز العوامل التي تساهم بعودتهم لارتكاب الجريمة.	4.41	.74
17	الافراد الذين يعودون لارتكاب الجريمة هم اشخاص سلبين لا يتعلمون من اخطائهم.	4.72	.61
18	احتضان الاسرة للافراد المفرج عنهم يساعد على التقليل من العودة الى ارتكاب الجرائم.	4.14	.87
19	الهيئات الأهلية والتطوعية تبحث عن اسر النزلاء لتقديم المساعدة لهم مادياً وعينيا	2.63	1.14
20	المؤسسات الرسمية تبحث عن اسر النزلاء لتقديم المساعدة اللازمة لهم ماديا وعينيا.	3.67	1.23
21	الاسرة تلجأ الى الهيئات الاهلية والتطوعية لطلب المساعده منها سواء كانت مساعدة مادية او عينية.	3.08	1.17
22	الاسرة تلجأ الى المؤسسات الرسمية لطلب المساعده منها سواء كانت مساعدة مادية او عينية.	4.41	.82
23	المؤسسات الرسمية تقوم بتقديم المساعدة اللازمة لاسر النزلاء سواء كانت مساعدة مادية او عينية.	4.40	.94
24	المؤسسات الاهلية والتطوعية تقوم بتقديم المساعدة اللازمة لاسر النزلاء سواء كانت مساعدة مادية او عينية.	2.69	1.12
25	المجتمع غالبا ما يفضل تشغيل الافراد الذين لا يوجد لهم ماضي اجرامي.	4.53	.73
26	ضعف الجانب الاعلامي والتوعوي في توضيح العقوبات المترتبة على الجرائم المختلفة يساهم في زيادة نسبة الجرائم.	4.14	.78
27	جهل الافراد بالقوانين والتعليمات يؤدي بهم الى ارتكاب الجرائم.	4.56	.74
28	المجتمع يتعامل بريبه مع النزلاء المفرج عنهم بعكس التعامل الذي يتلقاه الاشخاص الذين لم يسبق لهم دخول السجن.	4.43	.81
29	الالتزام باداء اركان الدين الاسلامي (صلاة ، صوم، زكاة،...الخ) يقلل من ارتكاب الفرد للجريمة.	4.77	.48
	العوامل الاجتماعية	4.39	.29
30	الازدحام السكاني يساهم في زيادة نسبة ارتكاب الجرائم.	4.51	.74
	العوامل السكانية	4.51	.74
	الكلي	4.41	.28

يلاحظ من خلال الجدول (3) أن استجابات المبحوثين كانت كما يلي:-

أولاً: بالنسبة للعوامل ككل كانت استجابات المبحوثين عليها بدرجة مرتفعة حيث بلغ الوسط الحسابي (4.41).

ثانياً: بالنسبة لكل عامل من العوامل الثلاثة فجاءت العوامل السكانية في المرتبة الأولى وبدرجة مرتفعة حيث بلغ الوسط الحسابي استجابات المبحوثين عليها (4.51) ثم تلاها العوامل الاقتصادية وبدرجة مرتفعة حيث بلغ الوسط الحسابي لاستجابات المبحوثين عليها (4.49)، وأخيراً جاءت العوامل الاجتماعية وبدرجة مرتفعة حيث بلغ الوسط الحسابي لاستجابات المبحوثين عليها (4.39).

ثالثا: على مستوى الفقرات:

1- بالنسبة للعوامل الاقتصادية فقد جاءت الفقرة رقم (3) والتي تنص على"توفير فرص عمل ملائمة للنزيل تشكل عامل وقائي من ارتكاب الفرد للجريمة" في المرتبة الأولى وبدرجة مرتفعة حيث بلغ الوسط الحسابي لاستجابات المبحوثين عليها (4.69). في حين جاءت الفقرة رقم (1) والتي تنص على" تفشي البطالة بين أفراد الأسرة احد عوامل ارتكاب الفرد للجريمة "في المرتبة الأخيرة وبدرجة مرتفعة حيث بلغ الوسط الحسابي لاستجابات المبحوثين عليها (4.42) وانحرافها المعياري (0.81).

2- بالنسبة للعوامل الاجتماعية فقد جاءت الفقرة رقم (12) والتي تنص على"اختلاط الأفراد برفاق السوء من أهم الأسباب التي تؤدي بهم لارتكاب الجريمة" في المرتبة الأولى وبدرجة مرتفعة حيث بلغ الوسط الحسابي لاستجابات المبحوثين عليها (4.83). في حين جاءت الفقرة رقم (19)والتي تنص على "الهيئات الأهلية والتطوعية تبحث عن اسر النزلاء لتقديم المساعدة لهم مادياً وعينياً"في المرتبة الأخيرة وبدرجة متوسطة حيث بلغ الوسط الحسابي لاستجابات المبحوثين عليها (2.63).

ويبين الجدول (4) التكرارات والنسب المئوية لصلة المبحوث بالنزيل

الجدول رقم (4)

التكرارات والنسب المئوية صلة المبحوث بالنزيل

الرقم	الصلة	العدد	النسبة المئوية
1	زوجته	54	%51.4
2	زوج	2	%1.9
3	احد الأبناء	6	%5.7
4	آب	8	%7.6
5	أم	15	%14.3
6	اخ	6	%5.7
7	أخت	6	%5.7
8	احد الأقارب	8	%7.6
المجموع		105	%100.0

يلاحظ من خلال الجدول (4) أن أكثر من نصف المبحوثين أي 51.4% من الأفراد المبحوثين هم من الزوجات، ثم تلاه الأمهات وعددهن (15) امرأة وبنسبة مئوية 14.3%. في حين شكل الأزواج الأقل تمثيلاً في العينة وعددهم (2) رجلاً وبنسبة مئوية1.9%، وقد يعزى قلة أعداد الرجال إلى قلة النزلاء من النساء حيث أن غالبية النزلاء من الذكور.

النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى، وتنص على ما يلي: "تختلف تصورات أسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة باختلاف متغير النوع الاجتماعي". للإجابة على فرضية الدراسة الأولى تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) والجدول رقم (5) يبين النتائج التي تم التوصل إليها:-

الجدول رقم (5)

نتائج التباين الأحادي (One way ANOVA) لاختلاف تصورات اسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة باختلاف متغير النوع الاجتماعي

مصدر التباين	مجموع المربعات	df	متوسط المربعات	F	Sig.
Intercept	1409088.34	1	1409088.344	18629.71	.000
النوع الاجتماعي	12.76	1	12.7	.169	.682

يلاحظ من خلال الجدول رقم (5) عدم وجود اختلاف في تصورات اسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة باختلاف متغير النوع الاجتماعي حيث بلغت قيمة(0.169) F.وهذه القيمة غير دالة على مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) رغم وجود فروق ظاهرية بين الأوساط الحسابية ولكنها غير دالة إحصائيا مما يعني رفض الفرضية، كما يظهر في الجدول رقم (6).

الجدول رقم (6)

الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية تبعا لمتغير النوع الاجتماعي

النوع الاجتماعي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
ذكر	132.9259	8.66437
أنثى	132.1282	8.70790
Total	132.3333	8.66210

يلاحظ من خلال الجدول رقم (6) ان الفروق الظاهرية قليلة حيث كانت غير دالة احصائيا كما تبين في الجدول رقم (5).

للإجابة على فرضية الدراسة الثانية: وتنص على ما يلي:"تختلف تصورات أسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة باختلاف متغير الحالة الاجتماعية". تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) والجدول رقم (7) يبين النتائج التي تم التوصل إليها:-

الجدول رقم (7)

نتائج التباين الأحادي (One way ANOVA) لاختلاف تصورات أسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة باختلاف متغير الحالة الاجتماعية

مصدر التباين	مجموع المربعات	df	متوسط المربعات	F	Sig.
Intercept	233313.25	1	233313.25	3036.96	.000
الحالة الاجتماعية	44.06	3	14.69	.191	.902

يلاحظ من خلال الجدول رقم (7) عدم وجود اختلاف في تصورات أسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة باختلاف متغير الحالة الاجتماعية حيث بلغت قيمة(F (0.191.وهذه القيمة غير دالة على مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$). رغم وجود فروق ظاهرية بين الأوساط الحسابية ولكنها غير دالة إحصائيا كما يظهر في الجدول رقم (7).

الجدول رقم (8)

الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أعزب	131.4545	8.73343
متزوج	132.5119	8.69496
أرمل	131.2222	9.49708
مطلق	137.0000	
Total	132.3333	8.66210

يلاحظ من خلال الجدول رقم (8) أن الوسط الحسابي يشير إلى وجود فروق ظاهرية بين فئات متغير الحالة الاجتماعية.

للإجابة على فرضية الدراسة الثالثة وتنص على ما يلي: "تختلف تصورات أسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة باختلاف متغير العمر". تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) والجدول رقم (9) يبين النتائج التي تم التوصل إليها:-

الجدول رقم (9)

نتائج التباين الأحادي (One way ANOVA) لاختلاف تصورات أسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة باختلاف متغير العمر

مصدر التباين	مجموع المربعات	df	متوسط المربعات	F	Sig.
Intercept	1647491.911	1	1647491.911	23276.337	.000
العمر	725.364	4	181.341	2.562	.043

يلاحظ من خلال الجدول رقم (9) وجود اختلاف في تصورات أسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة باختلاف متغير العمر حيث بلغت قيمة F 2.562)) وهذه القيمة دالة على مستوى الدلالة (α ≥0.05).ويبين الجدول رقم (10) الأوساط الحسابية و الانحرافات المعيارية.

الجدول رقم (10)

الأوساط الحسابية و الانحرافات المعيارية تبعا لمتغير العمر

العمر	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
24سنة فما دون	135.2308	8.37808
25-29	134.1905	5.98013
30 - 34	127.4118	11.08523
35-39	134.6667	6.68625
40 فاكثر	131.3611	8.93517
Total	132.3333	8.66210

وحيث أن متغير العمر يتكون من أكثر من مستويين فهنا لمعرفة لصالح من تعود الفروق يتم استخدام المقارنات البعدية باستخدام شيفيه و الجدول رقم (11) يبين النتائج التي تم التوصل إليها:

الجدول رقم (11)

نتائج المقارنات البعدية للاختلافات في تصورات اسر النزلاء باختلاف متغير العمر

عمر I))	عمر J))	متوسط الفروق	الخطأ المعياري	Sig.
24 سنة فما دون	25-29	1.04	2.97	.998
	30 - 34	7.82	3.10	.183
	35-39	.56	3.06	1.000
25-29	30 - 34	-1.04	2.97	.998
	35-39	6.78	2.74	.201
	40سنة فأكثر	-.47	2.70	1.000
من35-39	40 سنة فأكثر	3.30	2.43	.763
40 سنة فاكثر	24 سنة فما دون	-3.87	2.72	.732

يلاحظ من خلال الجدول رقم (11) أن الاختلافات بين كل فئتين من فئات العمر غير دالة إحصائية، مما يعني عدم معرفة لصالح من تعود الاختلافات بالنسبة لمتغير العمر.

للإجابة على فرضية الدراسة الرابعة وتنص على ما يلي:"تختلف تصورات النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة باختلاف متغير المستوى التعليمي".

تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) والجدول رقم (12) يبين النتائج التي تم التوصل إليها:-

الجدول رقم (12)

نتائج التباين الأحادي (One way ANOVA) لاختلاف تصورات اسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة باختلاف متغير المستوى التعليمي

مصدر التباين	مجموع المربعات	df	متوسط المربعات	F	Sig.
Intercept	212629.34	1	212629.34	2731.23	.000
المستوى التعليمي	18.22	4	4.556	.059	.994

يلاحظ من خلال الجدول رقم (12) عدم وجود اختلاف في تصورات اسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة باختلاف متغير المستوى التعليمي حيث بلغت قيمة(0.059) F.وهذه القيمة غير دالة على مستوى الدلالة (α ≤0.05).

وبين الجدول رقم (13) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية.

الجدول رقم (13)

الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية تبعا لمتغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
لا يقرا ولا يكتب	132.0000	8.11564
دون الثانوية العامة	132.6727	9.49669
ثانوية عامة	132.5000	3.53553
دبلوم متوسط	130.0000	.
بكالوريوس	131.5000	2.12132
دراسات عليا	132.3333	8.66210
Total	132.0000	8.11564

يلاحظ من خلال الجدول رقم (13) وجود اختلافات ظاهرية ولكن هذه الاختلافات غير دالة إحصائيا كما سبق وتبين في جدول رقم (13).

للإجابة على فرضية الدراسة الخامسة وتنص على ما يلي:"تختلف تصورات أسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة باختلاف متغير منطقة السكن".تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) والجدول رقم (14) يبين النتائج التي تم التوصل إليها:-

الجدول رقم (14)

نتائج التباين الأحادي (One way ANOVA) لاختلاف تصورات اسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة باختلاف متغير منطقة السكن

مصدر التباين	مجموع المربعات	df	متوسط المربعات	F	Sig.
Intercept	1431826.76	1	1431826.76	22594.42	.000
منطقة السكن	1276.14	1	1276.14	20.14	.000

يلاحظ من خلال الجدول رقم (14) وجود اختلاف في تصورات اسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة باختلاف متغير منطقة السكن حيث بلغت قيمة(F (20.14.وهذه القيمة دالة على مستوى الدلالة (α ≥0.05).وبين الجدول رقم (15) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية.

الجدول رقم (15)

الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية تبعا لمتغير منطقة السكن

منطقة السكن	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مدينة	134.4868	7.90189
قرية	126.6897	8.11570
Total	132.3333	8.66210

يلاحظ من خلال الجدول رقم (15) أن الاختلاف يعود لصالح سكان المدينة حيث كان متوسطه الحسابي أعلى ويساوي (134.49).أي أن سكان المدينة أكثر تصورا للعوامل المؤدية من سكان القرية.

للإجابة على فرضية الدراسة السادسة وتنص على ما يلي:" تختلف تصورات أسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة باختلاف متغير الدخل".تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) والجدول رقم (16) يبين النتائج التي تم التوصل إليها:-

الجدول رقم (16)

نتائج التباين الأحادي (One way ANOVA) لاختلاف تصورات أسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة باختلاف متغير الدخل

مصدر التباين	مجموع المربعات	df	متوسط المربعات	F	Sig.
Intercept	213214.47	1	213214.47	2925.82	.000
الدخل	515.99	4	129.00	1.77	.141

يلاحظ من خلال الجدول رقم (16) عدم وجود اختلاف في تصورات اسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة باختلاف متغير الدخل حيث بلغت قيمة(F (1.77.وهذه القيمة غير دالة على مستوى الدلالة (α ≤0.05).وبين الجدول رقم (17) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية.

الجدول رقم (17)

الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية تبعا لمتغير منطقة السكن

الدخل	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
اقل من200 دينار	132.9048	8.22078
من200 إلى300 دينار	130.7333	9.55037
من301 إلى 401 دينار	135.3333	12.01388
من402 إلى502دينار	124.5000	10.60660
503 دينار فأكثر	115.0000	.
Total	132.3333	8.66210

يلاحظ من خلال الجدول رقم (17) وجود اختلافات ظاهرية ولكن هذه الاختلافات غير دالة إحصائيا كما سبق وتبين في الجدول رقم (16).

للإجابة على فرضية الدراسة السابعة وينص على " ما يلي:تختلف تصورات النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة باختلاف متغير نوع الجريمة". تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) والجدول رقم (18) يبين النتائج التي تم التوصل إليها:-

الجدول رقم (18)

نتائج التباين الأحادي (One way ANOVA) لاختلاف تصورات أسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة باختلاف متغير نوع الجريمة

مصدر التباين	مجموع المربعات	df	متوسط المربعات	F	Sig.
Intercept	553145.95	1	553145.96	6932.37	.000
نوع الجريمة	63.54	7	9.08	.11	.997

يلاحظ من خلال الجدول رقم (18) عدم وجود اختلاف في تصورات النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة باختلاف متغير نوع الجريمة حيث بلغت قيمة(F (0.11.وهذه القيمة غير دالة على مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).وبين الجدول رقم (19) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية.

الجدول رقم (19)

الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية تبعا لمتغير نوع الجريمة

نوع الجريمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
سرقه	132.6667	8.59052
قتل	132.9091	10.11390
شيك بدون رصيد	131.7447	9.12585
اتجار بالمخدرات	133.2000	3.83406
إيذاء	132.6000	8.46168
نصب واحتيال	131.7500	12.55322
جرائم الشرف	135.6667	2.51661
جرائم أخرى	131.0000	.
Total	132.3333	8.66210

يلاحظ من خلال الجدول رقم (19) وجود اختلافات ظاهرية ولكن هذه الاختلافات غير دالة إحصائيا كما سبق وتبين في الجدول رقم (18).

للإجابة على فرضية الدراسة الثامنة وتنص على ما يلي:"تختلف تصورات أسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة باختلاف متغير عدد مرات ارتكاب الجريمة ".تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) والجدول رقم (20) يبين النتائج التي تم التوصل إليها:-

الجدول رقم (20)

نتائج التباين الأحادي (One way ANOVA) لاختلاف تصورات اسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة باختلاف متغير عدد مرات ارتكاب الجريمة

مصدر التباين	مجموع المربعات	df	متوسط المربعات	F	Sig.
Intercept	1533223.63	1	1533223.63	20749.17	.000
عدد مرات ارتكاب الجريمة	266.22	2	133.11	1.801	.170

يلاحظ من خلال الجدول رقم (20) عدم وجود اختلاف في تصورات أسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة باختلاف متغير عدد مرات ارتكاب الجريمة حيث بلغت قيمة (0.170) F.وهـــذه القيمة غـــير دالة على مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).ويبين الجدول رقم (21) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية.

الجدول رقم (21)

الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية تبعا لمتغير عدد مرات ارتكاب الجريمة

عدد مرات ارتكاب الجريمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أول مرة	130.4286	8.78310
المرة الثاني	135.2000	8.79952
ثلاث مرات فأكثر	132.2632	8.43362
Total	132.3333	8.66210

يلاحظ من خلال الجدول رقم (21) وجود اختلافات ظاهرية ولكن هذه الاختلافات غير دالة إحصائيا كما سبق وتبين في الجدول رقم (20).

للإجابة على فرضية الدراسة التاسعة وتنص على ما يلي:" تختلف تصورات أسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة باختلاف متغير عدد أفراد الأسرة". تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) والجدول رقم (22) يبين النتائج التي تم التوصل إليها:-

الجدول رقم (22)

نتائج التباين الأحادي (One way ANOVA) لاختلاف تصورات اسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة باختلاف متغير عدد أفراد الأسرة

مصدر التباين	مجموع المربعات	df	متوسط المربعات	F	Sig.
Intercept	1155240.31	1	1155240.31	15879.12	.000
عدد أفراد الأسرة	455.36	3	151.79	2.09	.107

يلاحظ من خلال الجدول رقم (22) عدم وجود اختلاف في تصورات أسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة باختلاف متغير عدد أفراد الأسرة حيث بلغت قيمة(F 0.170).وهذه القيمة غير دالة على مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$). وبين الجدول رقم (23) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية.

الجدول رقم (23)

الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية تبعا لمتغير عدد أفراد الأسرة

عدد أفراد الأسرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
اقل من أربعة أفراد	135.0000	4.91354
من4 إلى 8 أفراد	132.9048	8.83489
من9 إلى 13 فرد	127.9412	5.52800
14 فردا فأكثر	132.2000	13.66911
Total	132.3333	8.66210

يلاحظ من خلال الجدول رقم (23) وجود اختلافات ظاهرية ولكن هذه الاختلافات غير دالة إحصائيا كما سبق وتبين في الجدول رقم (22).

للإجابة على فرضية الدراسة العاشرة وتنص على ما يلي:"لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير العوامل الاقتصادية وتصورات أسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة". تم استخدام تحليل تباين الانحدار (Analysis Of variance).ويبين الجدول رقم (24) نتائج تحليل التباين للانحدار (Analysis Of variance).

الجدول رقم (24)

نتائج تحليل التباين للانحدار (Analysis Of variance) ومعامل الارتباط ومعامل التحديد للعلاقة بين متغير العوامل الاقتصادية وتصورات اسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة

مصدر التباين	معامل الارتباطR	معامل التحديد R2	df	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى دلالة F
الانحدار	0.572	0.327	1	2551.42	2551.42	50.04	.000
الخطأ			103	5251.91	50.98		

يلاحظ من خلال الجدول رقم (24) وجود علاقة ايجابية (طردية) متوسطة القوة بين العوامل الاقتصادية وتصورات اسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة حيث بلغ معامل الارتباط (0.41) وتعني هذه العلاقة انه بارتفاع وزيادة العوامل الاقتصادية يزداد ارتكاب الفرد للجريمة،وقد فسر متغير العوامل الاقتصادية ما نسبته (32.7%) من الاختلاف في متغير تصورات اسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة،ويتبين من الجدول رقم (24) أيضا أن هذه العلاقة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α ≥0.05) حيث بلغت قيمة F (50.038)). ويبين الجدول رقم (25) معاملات معادلة الانحدار.

الجدول رقم (25)

معاملات معادلة الانحدار

مصدر التباين	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة tالمحسوبة	مستوى دلالة t
CONSTANT	88.83	6.19		14.35	000
العوامل الاقتصادية	2.42	.342	0.572	7.07	0.00

واعتمادا على الجدول رقم (25) يمكن كتابة معادلة الانحدار كما يلي:-

متغير العوامل المؤدية للجريمة= 88.83+ (2.42) * متغير العوامل الاقتصادية

للإجابة على فرضية الدراسة الحادية عشرة وتنص على ما يلي: " لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير العوامل الاجتماعية وتصورات اسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة".تم استخدام تحليل تباين الانحدار (Analysis Of variance).ويبين الجدول رقم (26) نتائج تحليل التباين للانحدار (Analysis Of variance).

الجدول رقم (26)

نتائج تحليل التباين للانحدار (Analysis Of variance) ومعامل الارتباط ومعامل التحديد للعلاقة بين متغير العوامل الاجتماعية وتصورات اسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة

مصدر التباين	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	df	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى دلالة F
الانحدار	0.972	0.945	1	7376.40	7376.40	1779.61	.000
الخطأ			103	426.93	4.14		

يلاحظ من خلال الجدول رقم (26) وجود علاقة ايجابية (طردية) قوية جداً بين العوامل الاجتماعية وتصورات اسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة حيث بلغ معامل الارتباط (0.97) وتعني هذه العلاقة انه بارتفاع وزيادة العوامل الاقتصادية يزداد ارتكاب الفرد للجريمة،وقد فسر متغير العوامل الاجتماعية ما نسبته (94.5%) من الاختلاف في متغير تصورات اسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة، ويتبين من الجدول رقم (26) أيضا أن هذه العلاقة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حيث بلغت قيمة F ((1779.61. ويبين الجدول رقم (27) معاملات معادلة الانحدار

الجدول رقم (27)

معاملات معادلة الانحدار

مصدر التباين	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة t
CONSTANT	4.995	3.025		1.651	0.102
العوامل الاجتماعية	1.159	0.027	0.972	42.185	0.00

واعتمادا على الجدول رقم (27) يمكن كتابة معادلة الانحدار كما يلي:-

متغير العوامل المؤدية للجريمة= 4.995+ (1.159) * متغير العوامل الاجتماعية

للإجابة على فرضية الدراسة الثانية عشرة وتنص على ما يلي:" لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير العوامل السكانية وتصورات اسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة".تم استخدام تحليل تباين الانحدار (Analysis Of variance).ويبين الجدول رقم (28) نتائج تحليل التباين للانحدار (Analysis Of variance)

الجدول رقم (28)

نتائج تحليل التباين للانحدار (Analysis Of variance) ومعامل الارتباط ومعامل التحديد للعلاقة بين متغير العوامل السكانية وتصورات اسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة

مصدر التباين	معامل الارتباطR	معامل التحديد R2	df	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى دلالة F
الانحدار	0.573	0.328	1	2558.81	2558.81	50.25	.000
الخطأ			103	5244.52	50.92		

يلاحظ من خلال الجدول رقم (28) وجود علاقة ايجابية (طردية) متوسطة القوة بين العوامل السكانية وتصورات اسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة حيث بلغ معامل الارتباط (0.57) وتعني هذه العلاقة انه بارتفاع وزيادة العوامل السكانية يزداد ارتكاب الفرد للجريمة، وقد فسر متغير العوامل السكانية ما نسبته (32.8%) من الاختلاف في متغير تصورات اسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة، ويتبين من الجدول رقم (29) أيضا أن هذه العلاقة دالة

إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حيث بلغت قيمة F (50.25). ويبين الجدول رقم (29) معاملات معادلة الانحدار.

الجدول رقم (29)

معاملات معادلة الانحدار

مصدر التباين	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة t
CONSTANT	102.41	4.28		23.96	0.00
العوامل الاجتماعية	6.63	0.935	0.573	7.09	0.00

واعتمادا على الجدول رقم (29) يمكن كتابة معادلة الانحدار كما يلي:-

متغير العوامل المؤدية للجريمة=102.41+ (6.63) * متغير العوامل السكانية.

2.4 مناقشة النتائج:

أولا:- النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى: تختلف تصورات اسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة باختلاف متغير النوع الاجتماعي:

أشارت النتائج إلى عدم وجود اختلاف في تصورات اسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة تعزى لاختلاف متغير النوع الاجتماعي،وحيث يلاحظ أن غالبية المبحوثين من الاناث بنسبة (74.3%) من مجموع المبحوثين وقد يعود السبب في ذلك إلى تقارب المستوى التعليمي والثقافي لمعظم المبحوثين في منطقة الأغوار الجنوبية، إضافة إلى الوعي وهذا لم يؤثر في الفرق بين الذكور والإناث لأنهم يتلقون ذات التنشئة والعلم والثقافة، إضافة إلى ما يلعبه التدين من اثر بارز في ذلك وفي مجتمعنا الإسلامي لا يختلف الذكور والإناث في ذلك، كما نجد أن تساوي فرص التعليم للذكور والإناث على السواء يزيد من وعيهم بإدراك العوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة، فالتعليم يشكل عاملاً وقائياً ويحول بين الفرد وبين ارتكابه للجرائم، والتقت نتائج هذه الدراسة مع ما جاءت به دراسة (عبد السلام، 2004) والتي أشارت إلى وجود علاقة ما بين التعليم والجريمة، فكلما ارتفع مستوى التعليم للأفراد انخفضت نسبة ارتكابهم للجرائم، كذلك التقت مع دراسة

لوشز وموريتي (Locherand Moretti, 2001)، والتي أشارت إلى أن التعليم يقلل من فرص ارتكاب الأفراد للانحرافات والجرائم.

ثانيا:- النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية: تختلف تصورات اسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة باختلاف متغير الحالة الاجتماعية

أشارت النتائج إلى عدم وجود اختلاف في تصورات اسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة تعزى لاختلاف متغير الحالة الاجتماعية، أي لا يوجد فروق في التصورات بين المتزوجين وغير المتزوجين، وقد يكون السبب في ذلك أن المتزوجون وغير المتزوجون يحملون الأفكار ذاتها نتيجة لكثير من الأمور كالتعليم والتدين...الخ، والالتزام بالقيم الجماعية، وهذا ما تشير إليه نظرية الضبط الاجتماعي نظرية توازن الضبط للعالم تتل (Tittle,1995) وهي من التفسيرات الحديثة للجريمة والسلوك المنحرف، يرى بان الجريمة تحدث عندما يطرأ عدم توازن سواء كان سلبا أو زيادة في الضبط الاجتماعي، ويعني بذلك أن غياب الضبط الاجتماعي يؤدي إلى ارتكاب الجرائم، كما ان المبالغة والإسراف في تنفيذه أيضا يؤدي إلى الانحراف والجريمة (الوريكات، 2008)، والتقت نتائج هذه الدراسة مع ما جاءت به دراسة (مكي، 1993)، والتي أشارت إلى أن تماسك الأسرة والالتزام بقيم الجماعة وعاداتها وتقاليدها يشكل عاملاً مناعاً ضد ارتكاب الفرد للجريمة، كما أن القدوة الحسنة بالوالدين والمقربين من الفرد في التعامل والسلوك السوي يحول دون ارتكاب الفرد للجرائم، والتقت مع دراسة (الحامد، 1992) وحيث أشارت إلى أن عدم الالتزام بقيم الجماعة وعاداتها وتقاليدها يؤدي إلى ارتكاب الجرائم.

ثالثا:- النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة:تختلف تصورات اسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة باختلاف متغير العمر

أشارت النتائج إلى وجود اختلاف في تصورات أسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة باختلاف متغير العمر، وكانت الفروق لصالح المبحوثين ذوي الأعمار (40 سنة فأكثر)، بمعنى أنه كلما زاد عمر المبحوث كلما كان أكثر تصوراً للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة، وقد ربط الباحثون بين العمر من ناحية والجريمة من ناحية أخرى بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث

خلص العالم سذرلاند إلى أن العلاقة ما بين العمر والجريمة تأخذ شكلاً منتظماً خلال دورة الحياة، فالجرائم تقل في العمر المبكر وتزداد بتزايد العمر حتى تصل إلى ما يسمى بمرحلة العمر الإجرامي (أي الفئة العمرية التي يصل فيها عدد الجرائم إلى الذروة (35 سنة) من العمر، ثم يتم تناقص عدد الجرائم مع التقدم في السن، التقت الدراسة الحالية مع دراسة (خليفة، 1997)، (المهيرات، 2001)عبد السلام، 2004) فيما يخص بالفئة العمرية للمبحوثين (30-40) سنة، ويعود ذلك بسبب تقارب الخصائص الديمغرافية والبيئية لأسر النزلاء.

رابعاً: النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة:تختلف تصورات اسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة باختلاف متغير المستوى التعليمي

أشارت النتائج إلى عدم وجود اختلاف في تصورات أسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة باختلاف متغير المستوى التعليمي، ويمكن تفسير هذه النتيجة إلى انه في مجتمعنا الإسلامي يلعب الدين دورا مكافئا لدور التعليم فالإنسان يتعلم منذ صغره وبغض النظر عن جنسه من خلال المسجد ومراكز تحفيظ القران وغيرها مبادئ ديننا الحنيف والتي تحض على عدم ارتكاب الجرائم وبهذا يصبح الدين مرادفا للتعليم في وضع تصورات حول أسباب ارتكاب الجريمة، وما تلعبه وسائل الاتصال المرئية والمسموعة من بحث البرامج التعليمية والدينية والثقافية الهادفة له اثر في زيادة إدراك الفرد للعوامل المؤدية لارتكاب الجرائم، وقد أشار العالم هيرشي (Hirchi, 1969) في نظرية الضبط الاجتماعي إلى أن انخراط الفرد أو انغماسه في الأعمال النافعة مثل (الدراسة، العمل) يقلل من احتمال وقوع الفرد في شرك الجريمة (الوريكات، 2008)، وهذا ما تشير اليه دراسة (أبو النصر، 2008) بأن ضعف الوازع الديني وعدم واقعية التطلع للمستقبل هي من أهم العوامل التي تدفع الفرد لارتكاب الجريمة، ودراسة (شمس وعقاد،1992) حيث تبين أن (81,1%) من أفراد العينة ارجعوا أسباب ارتكاب الجرائم يعود إلى ضعف الوازع الديني، وتختلف هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة تشيبمان وآخرون (Chapman et. al., 2002)) إن الإفراد ذوي التعليم المتدني والأميون، هم الأكثر ميلا للانخراط في الجريمة.وكلما ارتفع مستوى التعليم للفرد كلما قل احتمال انجرافه نحو

الجريمة، وتختلف أيضا مع دراسة لوشنر ومورريتي (Lochner & Moretti،2001) والتي أشارت إلى إن الحصول على شهادة التعليم العالي تقلل من احتمالات السجن للبيض بنسبة (1%) وللسود (3.4%) وخاصة بالنسبة لجرائم القتل العمد والإتلاف.وتختلف مع ما توصلت اليه دراسة (عبد السلام،2004) والتي خلصت الدراسة إلى إن النسبة الكبرى من النزلاء وأسرهم هم ذي تعليم متدني (60 - 76%).

خامسا: النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة: تختلف تصورات اسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة باختلاف منطقة السكن

أشارت النتائج إلى وجود اختلاف في تصورات اسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة باختلاف متغير منطقة السكن، حيث كان سكان المدينة اكثر تصورا من ابناء الريف، ويمكن تفسير ذلك إلى أن سكان المدينة أكثر تعليما وقربا من الجامعات ومراكز التعليم إضافة إلى أنهم أكثر تعرضا لارتكاب الجرائم، فالمجرمون يجدون في المدينة فرصا اكبر لارتكاب الجرائم كجرائم السرقة والسطو بسبب تواجد المحلات والبنوك وأيضا يعود إلى طبيعة الأبنية والتي تساعد المجرمين على ارتكاب جرائمهم. وتتفق هذه النتائج مع ما توصل إليه (المطيري، 2007)، والذي أشار إلى أن اغلب مرتكبي السرقة من سكان الحضر (63,5%) والريف (16%)، ويعود سبب ذلك إلى أن المدينة يتوفر فيها المراكز الخدماتية من أسواق تجارية وبنوك، وشركات، مقارنة مع القرية التي تكون فيها مثل هذه الخدمات والأسواق والمحلات متوفرة، ولكن بشكل محدود، وتتفق أيضا مع ما توصلت إليه دراسة ليسكا وآخرون (Liska, et. al., 1994)) والتي أشارت إلى اثر منطقة السكن في ارتكاب الجريمة.

سادسا:- النتائج المتعلقة بالفرضية السادسة: تختلف تصورات اسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة باختلاف متغير الدخل الشهري للأسرة

أشارت النتائج إلى عدم وجود اختلاف في تصورات اسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة باختلاف متغير الدخل، وقد يعود السبب في ذلك إلى

وجود عوامل أخرى أكثر اهمية كالتدين ومكان السكن والبيئة وغيرها.فهي تشير إلى أن هناك العديد من الأطر التصورية التي حاولت فهم مسالة ضبط السلوك البشري في ضوء عدد من المتغيرات السوسيولوجية كالبيئة الأسرية، التعليم، جماعات الرفاق والمجتمع المحلي، الدين،.... الخ، وبالرغم من وجود فوارق بين منظري الضبط الاجتماعي فيما طرحوه من تصورات حياله، إلا أنهم جميعا يشتركون في شيء واحد يميز ما طرحوه حول تفسير الجريمة والانحراف عن التفسيرات الأخرى، وهو السلوك السوي لا السلوك المنحرف أو الإجرامي، مما يجعل تصورهم يختلف عن سائر مفاهيم العلماء الآخرين والتي تهدف إلى فهم السلوك المنحرف وليس السلوك السوي فالسؤال التقليدي فهو ما الذي يجعل الإفراد يرتكبون الجرائم ؟، نجد إن منظري الضبط الاجتماعي يسعون للإجابة على سؤال لماذا لا يرتكب الناس الجرائم؟، أي إذعان الإفراد للقواعد والمعايير وعدم الخروج عليها أي محاولة تفسير وتحديد العوامل التي تقي آو تحمي الإفراد من الوقوع في السلوك الإجرامي وألانحرافي.العالم ناي (Nye) أكد على أهمية الروابط الأسرية في التصدي للانحراف والجريمة.ونظرية الضبط الذاتي لكل من (هرشي، وجو تفرد سون ،1991-1994)، والتي تستند إلى أن الأفراد الذين يتمتعون بضبط مرتفع للذات اقل ميلا من الانخراط في السلوك المنحرف، أما الأفراد الذين يتمتعون بضبط منخفض للذات أكثر ميلا لارتكاب الجريمة، وأكدا على أهمية الأسرة في ضبط سلوك أبنائها ومتابعتهم والإشراف عليهم ومعاقبتهم في حال ارتكابهم لسلوكيات منحرفة (التنشئة الاجتماعية السليمة)، وان عدم قيام الأسرة بدورها (التنشئة الاجتماعية المغلوطة) يؤدي إلى الانحراف والجريمة (الوريكات، 2008).وتتفق هذه النتائج مع دراسة (الطخيس،1990)والتي أشارت إلى أن نسبة كبرى من مرتكبي الجرائم هم من ذوي الدخل الأسري متدني وخاصة جرائم المخدرات ودراسة (خربطلي،1992) والتي أشارت إلى أن ارتفاع نسبة البطالة من أسباب ارتكاب الجرائم، ودراسة (خليفه، 1997).وتختلف أيضا مع ما أشارت اليه دراسة (البشري، 1997م) بأن الظروف الاقتصادية المتدنية للسكان والفقر والبطالة من أهم أسباب ارتكاب الجرائم،والتفاوت في الدخول بين السكان،وإهمال الدولة للفقراء

والمحتاجين،وضعف الرقابة على أجهزة الدولة الحسابية والمالية والإجراءات المالية المعقدة وتتفق مع دراسة (المهيرات،2001)والتي أشارت إلى أن الغالبية من مرتكبي الجرائم عاطلون عن العمل (35%) ودخولهم متدنية (57,10%) اقل من (100) دينار شهريا و (24,10%)مابين 100 - 200 ديـنار.وتتفق مع دراسة (عبد السلام،2004) والتي بينت أن هناك تدني في الدخل لأسر النزلاء بنسبة (87%)، وان اغلب إفراد العينة يعيشون تحت خط الفقر (84%) ومسئولين عن إعالة أربعة إفراد وأكثر. وتتفق مع ما توصل إليه (المطيري،2007) حيث أشار إلى أن غالبية مرتكبي جريمة السرقة هم عاطلون عن العمل (36,7%)، واغلبهم دخولهم اقل من (3000) ريال بنسبة (59%).وتختلف مع ما توصلت إليه دراسة ليسكا وآخرون (Liska, et. al., 1994)) والتي أشارت إلى اثر منطقة الدخل في ارتكاب الجريمة.وتختلف مع ما توصلت إليه دراسة كوكس (1999، CoxL&ContalyJ) والتي أشارت إلى أن العائدين إلى ارتكاب الجرائم كانوا من العاطلين عن العمل، أو لم يحصلوا على فرصة عمل وخلصت الدراسة إلى إن البطالة تلعب دورا رئيسيا في ارتكاب الجريمة أو العودة إليها.وتختلف مع نتائج دراسة لكل من فولز وميرفا (FOWLES. R & MERVA.M,2000) كون الدراسة تتعلق بالدخل القومي وليست الدخول الفردية او الاسرية، خلصت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين التفاوت في توزيع الدخل وبين ارتفاع معدل الجرائم وخاصة جرائم العدوان، وهذا ما أشارت إليه أيضا دراسة (Ludwig, et., al., 2002).

سابعا: - النتائج المتعلقة بالفرضية السابعة: تختلف تصورات اسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة باختلاف نوع الجريمة المرتكبة

أشارت النتائج إلى عدم وجود اختلاف في تصورات اسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة باختلاف نوع الجريمة المرتكبة، وقد يعزى سبب ذلك إلى ما تلعبه عوامل أخرى أكثر أهمية في تصورات هؤلاء الأفراد كالتدين ومنطقة السكن وغيرها وهنا تلعب نظرية الضبط الاجتماعي دورا مهما وتؤكد على أن للبيئة والقيم التي تنبذ الجريمة بغض النظر أيا كانت فهي تعتبر جريمة، كما أشار هيرشي (HIRSCHI, 1969) إلى أن الناس أحرار في ارتكاب الجريمة، ما يمنعهم من

ارتكابها هو علاقتهم أو روابطهم الاجتماعية، فكلما كانت علاقة الفرد بالمجتمع قوية، كلما قلت فرص ارتكاب الجريمة (الوريكات، 2008).

والتقت هذه النتائج مع ما أشارت إليه دراسة (المهيرات، 2001)، حيث أشارت نتائجها إلى أن التفكك الأسر يهو أحد العوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة، كما أشار (الحامد، 1992) إلى إذ ضعف العلاقة مع الآباء كأحد العوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة.

والتقت أيضاً مع دراسة ليسكا وآخرون ((Liska, et. al., 1994 حيث أشارت إلى أن المشكلات الأسرية هي من أهم العوامل المؤدية بالفرد لارتكاب الجريمة.

ثامنا: - النتائج المتعلقة بالفرضية الثامنة: تختلف تصورات اسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة باختلاف عدد مرات ارتكاب الجريمة

أشارت النتائج إلى عدم وجود اختلاف في تصورات اسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة باختلاف عدد مرات ارتكاب الفرد للجريمة، وقد يعزى ذلك إلى العوامل هي ذاته ولا تختلف لأن من يرتكب الجريمة لأول مرة يرتكبها مرة أخرى، وهذا ما تنص عليه نظرية الوصم والتي ركزت على العمليات الاجتماعية التي تحدث بين الأفراد لتفسير الجريمة والتي يتم الحكم على الشخص بأنه مجرم آو منحرف، إضافة إلى أن المجرم الذي ارتكب الجريمة للمرة الأولى إذا وجد فرصة لارتكابه مرة أخرى فإنه سيرتكبها وهنا تفسر ذلك نظرية الفرصة والجريمة، وتتفق هذه النتائج مع الدراسات التي لم تغفل أهمية الترابط الأسري في الحد من الجريمة كما في دراسة كل من ريبوستين وويدسون (Rubenstein E.& Woodson R ,1995)، اللذان اشارا الى انه من المتوقع ارتفاع معدلات الجرائم في الأسر المفككة، حيث تنعدم الرقابة والمتابعة من قبل الوالدين معا في مراحل سنية معينة، كذلك تشرب القيم والعواطف النبيلة الضرورية لإكمال البناء الحسي.

تاسعا: - النتائج المتعلقة الفرضية التاسعة: تختلف تصورات اسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة باختلاف عدد افراد الأسرة

أشارت النتائج إلى عدم وجود اختلاف في تصورات النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة باختلاف متغير عدد أفراد الأسرة.ويمكن تفسير ذلك كما تم

ذكره سابقا ان الوازع الديني في مجتمعنا إضافة إلى القيم والتقاليد والتنشئة الاجتماعية هي عوامل الأكثر أهمية وهذا ما تنص عليه نظرية الضبط الاجتماعي. وان تماسك الأسرة ودور الأب وإلام في الوقاية من الانحراف والجريمة تلعب دورا بارزا في ذلك.وهذا ما أشارت إليه دراسة (مكي وحجازي،1993) والتي أكدت على ضرورة التماسك الأسري والالتزام بقيم الجماعة وعاداتها وتقاليدها. وتتفق هذه النتائج مع دراسة (خليفه، 1997) والتي أشارت إلى أن غالبية المبحوثين لديهم اسر يزيد عدد أفرادها عن (7) أفراد بنسبة (43.5%) وان (64.6%) منهم أجابوا بأن الدخل الشهري يكفي نفقات الأسرة في حين أن (34.7%) منهم أجابوا بأن الدخل الشهري لا يكفي نفقات الأسرة. وتختلف أيضا مع النتائج التي توصلت إليها دراسة (عبد السلام، 2004) والتي اشارت الى أن هناك تدني في الدخل لآسر النزلاء بنسبة (87%)، وان اغلب إفراد العينة يعيشون تحت خط الفقر (84%) ومسئولين عن إعالة أربعة إفراد وأكثر ومعظمهم من المتزوجين.

عاشرا:- النتائج المتعلقة بالفرضية العاشرة:لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير العوامل الاقتصادية وتصورات أسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة.

أشارت النتائج إلى وجود علاقة ايجابية (طردية) متوسطة القوة بين العوامل الاقتصادية وتصورات اسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة حيث بلغ معامل الارتباط (0.41) وتعني هذه العلاقة انه بارتفاع وزيادة العوامل الاقتصادية يزداد ارتكاب الفرد للجريمة، وقد فسر متغير العوامل الاقتصادية ما نسبته (32.7%) من الاختلاف في متغير تصورات اسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة. وقد يعزى ذلك الى الكثير من الامور كالبطالة والحاجة وغيرها. وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة (عبد السلام،2004) والتي أشارت أن هناك تدني في الدخل لآسر السجناء بنسبة (87%) وان اغلب إفراد العينة يعيشون تحت خط الفقر (84%)، والتقت مع دراسة كوكس وكونتالي (1999, CoxL.&ContalyJ)التي أشارت إلى أن البطالة تلعب دوراً رئيسياً في ارتكاب الجريمة أو العود إليها، والتقت أيضاً مع دراسة فانزيلبر وآخرون (Fajnzylber,

2001) التي أشارت إلى أن نسبة الجرائم تنخفض عندما تتحسن الظروف الاقتصادية، والتقت مع دراسة تشيبمان وآخرون (Chapman, 2002) التي اشارت إلى أنه كلما زادت فترة البطالة، كلما زاد احتمال انجذاب الفرد نحو الجريمة، فإذا أردنا أن نوظف نظرية الضبط الاجتماعي والتي تنص على السؤال التالي "لماذا لا يرتكب الأفراد الأسوياء الجريمة؟الإجابة على ذلك نجد أن توفير فرص العمل للأفراد يشكل عاملاً مانعاً لارتكاب الجريمة، كما أن تحسين الظروف الاقتصادية للأسرة يساهم في الحد من ارتكاب الفرد للجريمة.

حادي عشر: النتائج بالفرضية الحادية عشرة:لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير العوامل الاجتماعية وتصورات أسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة.

أشارت النتائج إلى وجود علاقة ايجابية (طردية) قوية جداً بين العوامل الاجتماعية وتصورات اسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة حيث بلغ معامل الارتباط (0.97) وتعني هذه العلاقة انه بارتفاع وزيادة العوامل الاجتماعية يزداد ارتكاب الفرد للجريمة، وقد فسر متغير العوامل الاجتماعية ما نسبته (94.5%) من الاختلاف في متغير تصورات اسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة، ويمكن تفسير ذلك الى أهمية ما تلعبه الكثير من العوامل كالتعليم والتدين والقيم والتقاليد والأسرة والمجتمع...الخ، فكلها تؤثر في تصورات الفرد نحو العوامل المؤدية إلى ارتكاب الجريمة وتتفق هذه الدراسة مع دراسة ريبوستين وويدسون (Rubenstein E.&.Woodson R,1995) والتي أشارت إلى ارتفاع معدلات الجرائم في الأسر المفككة، حيث تنعدم الرقابة والمتابعة من قبل الوالدين معا في مراحل سنية معينة، كذلك تشرب القيم والعواطف النبيلة الضرورية لإكمال البناء الحسي. وتتفق كذلك مع دراسة إما ليسكا وآخرون (Liska, et. al., 1994) والتي أشارت أن هنالك مجموعة من العوامل التي تؤثر في الشباب وتضعهم تحت الخطورة وهي التاريخ السلوكي، الظروف الأسرية، الطبقة الاجتماعية، تأثير الرفاق، المشاركة بسلوكيات غير سوية، المستوى التعليمي ومستوى الانجاز الاجتماعي، والمشكلات الأسرية. وأيضا اتفقت مع ما توصل إليه

(أبو النصر، 2008) والتي أشارت إلى أن التفكك الأسري وغياب الرقابة الأسرية وضعف الوازع الديني هي من أهم العوامل التي تدفع الفرد لارتكاب الجريمة. واتفقت مع ما توصل إليه (مكي،1993) أن تماسك الأسرة ودور الأب والإم في الوقاية من الجريمة والانحراف، وأشار إلى أهم العوامل التي تساهم في عملية الوقاية من الجريمة التماسك الأسري والالتزام بقيم الجماعة وعاداتها وتقاليدها. كما انها اتفقت مع دراسة (شمس وعقاد،1992) والتي أشارت إلى دور العوامل الاجتماعية والتي أشارت إلى أن (14,1%) من العينة اتضح أن الدافع وراء ارتكاب الجريمة هو شلة الأصدقاء التي يتم تكوينها في الحي أو المدرسة وكذلك الأقارب وبشكل خاص جرائم السرقة، وان (40,4%)، وتوصلت الدراسة إلى أنَّ استخدام الألقاب الجارحة وتذكير الفرد بالسلوك الجرمي يؤدي به إلى ارتكاب الجريمة، ودلالة على ذلك ما أشارت إليه نظرية الوصم الاجتماعي، فالوصم يعرف بالشخص مثل قولنا هذا (سارق، مجرم، منحرف، قاتل،.... الخ)، هذا الوصم يترتب عليه تغير من نظرة الشخص لذاته ونظرة الآخرين له، فالآخرون يتعاملون مع معنى الوصم وليس مع الشخص بحد ذاته، وبالتالي فان هذه العمليات (الوصم) للأفراد كمجرمين تساعد في خلق الجريمة، وهذا يعني إن الوصم هو سبب في دفع الفرد لارتكاب الجريمة.

نجد ان أصحاب هذه النظرية مثل: (فرانك تاننبوم، بيكر، اوليمرت،.....) ركزوا على الأثر السلبي للوصم المتمثل في الجريمة والانحراف، لكن في المقابل نجد ان هنالك آثار ايجابية للوصم مثل متابعة شخص ما لإكمال دراسته الجامعية كهدف وكمكانة اجتماعية يسعى إليها وخلص ويلكنز (Wilkins,1965) إلى ان الوصم كمتغير مستقل يمكن ان يأخذ شكلين:

أ. ان الوصم نفسه يمكن ان يجلب انتباه الناس والمؤسسات الرسمية وهذا بسبب عملية المراقبة وإلصاق الوصم بالشخص.

ب. يمكن ان يقوم الشخص الذي تم وصمه بتشرب الدور مما يترتب عليه قبوله ومن ثم تغيير مفهوم الذات لديه (الوريكات، 2008م).

ثاني عشر: النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية عشرة:لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير العوامل الاقتصادية وتصورات أسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة.

أشارت النتائج الى وجود علاقة ايجابية (طردية) متوسطة القوة بين العوامل السكانية وتصورات اسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة حيث بلغ معامل الارتباط (0.57) وتعني هذه العلاقة انه بارتفاع وزيادة العوامل السكانية يزداد ارتكاب الفرد للجريمة، وقد فسر متغير العوامل السكانية ما نسبته (32.8%) من الاختلاف في متغير تصورات اسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة. وقد يعزى ذلك إلى الفروق بين سكان المدينة وسكان الريف، إضافة إلى الاختلاط،فبعض أنواع الجرائم تنتشر في الريف والبادية كجرائم الثأر وجرائم الشرف وغيرها،وبعضها الأخر ينتشر في المدن كالسرقة والسطو وغيرها من الجرائم، إذن فالتركيب السكاني له دور في الجريمة ونوع الجريمة المرتكبة. واتفقت هذه النتائج مع دراسة (المطيري،2007) بأن اغلب مرتكبي السرقة من سكان الحضر (63,5%)، و (خليفة، 1997) أغلب مرتكبي الجرائم في المدن، أي كلما زادت الكثافة السكانية زادت فرصة ارتكاب الجرائم، وذلك بسبب كثرة عدد السكان وكثرة الاختلاط وعدم التجانس بين سكان المدن، مقابل أن أغلب سكان القرى متجانسين.

3.4 الخاتمة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على تصورات أسر النزلاء العوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة في منطقة لواء الأغوار الجنوبية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم بناء استبانة لغرض جمع البيانات، وتكوّن مجتمع الدراسة من (115)، حيث كان العائد (105) استبانة باستخدام أسلوب الحصر الشامل لمجتمع الدراسة، وأظهرت الدراسة درجة عالية من الصدق والثبات، حيث تم عرض أداة الدراسة على هيئة تحكيم مؤلفة من أساتذة علم الاجتماع المختصين في جامعة مؤتة، حيث أبقيت الفقرات التي نالت إجماع المحكمين، في المقابل تم إلغاء الفقرات التي أجمع

المحكمين على ضرورة إلغائها، وطورت الأداة إلى أن وصلت إلى (30) فقرة للتناسب مع طبيعة الدراسة أما بالنسبة للثبات فقد تم التحقق من ثبات أداة الدراسة باستخدام ثبات الاتساق الداخلي مستخدماً معادلة كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي، وقد بلغ معامل الثبات المسحوب بهذه الطريقة (0.90)، وهذه القيمة مرتفعة ومقبولة لإجراء هذه الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية قوية جداً بين متغير العوامل الاجتماعية وتصورات أسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد الجريمة، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية متوسطة القوة، بين متغير العوامل السكانية وتصورات أسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة.

كما توصلت إلى وجود علاقة إيجابية متوسطة القوة بين متغير العوامل الاقتصادية وتصورات أسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة.

4.4 التوصيات:

في ضوء ما تقدم من نتائج توصي الدراسي بما يلي:

1. العمل على توفير فرص عمل ملائمة لأفراد أسر النزلاء للحد من ظاهرة البطالة باعتبار أحد العوامل التي تدفع الأفراد لارتكاب الجريمة.
2. العمل على تحسين الظروف المعيشية والاقتصادية لأسر النزلاء، وذلك من خلال زيادة دخولهم، أو العمل على تأهيلهم بمشاريع إنتاجية مدرة للدخل.
3. التأكيد على غرس القيم الأسرية الإيجابية التي تساهم في الحد من ارتكاب الجريمة.
4. العمل على مكافحة ظاهرة تعاطي الكحول والمخدرات وإجراء دراسة ميدانية تساعد على التعرف على حجم هذه الظاهرة في منطقة لواء الأغوار الجنوبية.
5. ضرورة مراقبة الأسرة لأبنائها للحد من فرص ارتكاب أحد أفرادها للجريمة.
6. التأكيد على أهمية التنشئة الاجتماعية السلمية للأبناء للمساعدة بين الأفراد وبين ارتكابهم للجريمة.
7. البُعد عن استخدام الألقاب الجارحة وعدم تذكير المُفرج عنهم بسلوكهم الجرمي.

8. تعريف المجتمع المحلي بالمؤسسات الرسمية والهيئات والجمعيات الأهلية التي تقدم خدمات لأسر النزلاء.
9. العمل على تأسيس جمعية أهلية خيرية متخصصة في رعاية أسر النزلاء.
10. التأكيد على ضرورة الالتزام بأركان الدين الإسلامي الحنيف للمساعدة بين الأفراد وبين ارتكابهم للجرائم من خلال المؤسسات التربوية والدينية.

المراجع

أ. المراجع العربية:

أبو النصر، مدحت محمد، (2008م)، **مشكلة تعاطي وإدمان المخدرات – العوامل والآثار والمواجهة**، الطبعة الأولى، الجيزة، الدار العالمية للنشر والتوزيع ص (45 – 48).

البداينه، ذياب موسى (1997)، جرائم النساء في المجتمع الأردني، بداية مشكلة اجتماعية/ **مجلة دراسات الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية** (3) ص (312 – 355).

البشري، محمد الأمين (1997م)، العدالة الجنائية ومنع الجريمة، دراسة مقارنة، **أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية**، الرياض، الطبعة الأولى، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، ص (498 – 502).

الحامد، معجب (1992م)، دور المؤسسات التربوية غير الرسمية، الرياض، **مركز أبحاث مكافحة الجريمة**، ص (143 – 148).

حطب، زهير (1995م)، دوافع وخصائص وسمات مرتكبي سرقة السيارات، **المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب**، الرياض، ص (4).

خربطلي، سميره (1992م)، **اثر المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على جرائم النساء في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

جعفر، علي محمد، (1993)، **الإجرام وسياسة مكافحة عوامل الجريمة والسياسة العقابية في التشريع الليبي والمقارن**، دار النهضة العربية، بيروت، (ص25-35).

خليفه، محروس محمود (1997م)، رعاية المسجونين والمفرج عنهم وأسرهم في المجتمع العربي، **أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية**، الطبعة الأولى الرياض، ص (81 – 112).

الخياط، عبد العزيز (1986م)، **المؤيدات الشرعية، نظرية العقوبات**، دار السلام للنشر، الطبعة الثانية، ص (28، 43، 44).

الربايعه، احمد (1984م)، اثر الثقافة والمجتمع في دفـــع الفـــرد إلى ارتكاب الجريمة، **المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض**، ص (53 ــ 104).

الزغل، عبد القادر (1986م)، مشكلة العلاقة بين الفقر والجريمة، الرياض: **المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب**، ص (14).

السالم، محمد علي (1993م)، **شرح قانون العقوبات الأردني، القسم العام**، مكتبة بغدادي الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان، ص (153).

شمس، محمد محمود وعقاد، عدنان (1992م)، **تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية على معدلات الجريمة مع التركيز على السرقات**، مركز أبحاث مكافحة الجريمة، الرياض، ص (132 ــ 138).

الصنيع، صالح (1994م)، **التدين علاج الجريمة**، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ص (122 ــ 125).

طالب، احسن مبارك (2000م)، العمل الطوعي لنزلاء المؤسسات الإصلاحية، **اكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية**، الرياض فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية اثناء النشر ص (24).

الطخيس، إبراهيم (1990م)، **ضحايا الجريمة، الفئات المستهدفة للجريمة في الوطن العربي**، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ص (89 ــ 111).

الطيب، سعود موسى (2002م)، توزيع الدخل والفقر في محافظة الكرك، **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**، سلسلة العلوم الاجتماعية، المجلد (17)، عدد (7) ص (87).

عبد السلام، رضا (2004م)، **اقتصاديات الجريمة، المحددات الاقتصادية للجريمة (دراسة مقارنه مع التطبيق على عينه من احد السجون المصرية)**، دار الاسلام للطباعة والنشر، ص (179 ــ 184).

عبد النبي، محمود محمد (1998م)، دور المؤسسات العقابية في إعادة تأهيل النزلاء، **مجلة الفكر الشرطي**، مجلد (7)، عدد (1)، شرطة الشارقة، الامارات العربية المتحدة ص (231، 232).

عجوة، عبد الفتاح (1986م)، البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة، **المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب**، الرياض، ص (114).

غانم، عبد الله عبد الغني (1985م)، **مجتمع السجن، دراسة انثربولوجيه – سجن الاسكندريه**، دار النشر المكتب الجامعي الحديث، ص (347 ـــ 349).

المرزوقي، حمد وخيري، محمد (1993م)، **إدمان المخدرات في أوساط الشباب ظاهرة ادمـــان المخدرات في المجتمع السعودي**، القاهرة: مطابع الجاولي ص (211 ـــ 232).

المرزوقي، حمد وعبود، مارون (1987م)، **الخصائص الاجتماعية والأسرية والتعليمية والاقتصادية وعلاقتها بنوع الجريمة لنزلاء السجون من غير مرتكبي جرائم المخدرات بالمملكة العربية السعودية**، مركز أبحاث مكافحة الجريمة، الرياض، ص (202 ـــ 205).

مركز تعزيز الإنتاجية، (إرادة)، فرع غور الصافي، المسح الشامل لمنطقة الأغوار الجنوبية لعامي (2003-2004)، ص6.

المطيري، خلف (2007م)، **الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي جريمة السرقة في المملكة العربية السعودية**، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة مؤتة ص (75 ـــ 85).

مكي، عباس وحجازي، مصطفى والامين، علي يوسف (1993م)، **تماسك الاسرة العربية ودور الاب والام في الوقاية من الجريمة والانحراف**، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض، ص (170 ـــ 189).

المهيرات، بركات (2001م)، **جغرافية الجريمة، علم الإجرام الكارتوجرافي**، دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الأولى، ص (187 ـــ 189).

الوريكات، عايد (2008م)، **نظريات علم الجريمة**، عمان، دار الشروق للنشر، الطبعة الثانية، ص (131، 191 197، 212 220، 238).

ب. المراجع الأجنبية:

Chapman, D. Weatherburn, C.A. Kapuscinski, M. Chilvers and S. Roussel,, (2002).''**Unemployment Duration, Schooling and Property Crime**'',B.74 Number.74.

Cox L.& Contaly J, (1999). **"Who Give Me A Jop? A survey OF Employers Attitudes to of Finders, Inner London Probation Service**.

Cozzi M, (2003). **Black Unemployment and Propert. Crime in the U.S.A; Quantitative Analysis**, University College OF London.

Elliotc.& E Illingworth D, (1996). The Relationship Between Unemploy ment and Crime ;Across – Sectional Analysis Employing The British Crime Survey 1992, **Inter National Journal OF Manpower**, Vol,17,no. 617, pp. 81-88.

Entorf H.& P. Winker , (2001). **The Economics OF Crime.Investiyating the Drudges Crime Channel Empirical Evidence from Panel Data OF The German states** , University of Wuerzburg , IZA (Bonn) , and ZEW (Mannheim) and International University in Germany.

Fajnzylber P. ,lederman D.& loayza N, (2001)." IN EQUALIIY AND VIOL _ ENT CRIME", **The Journal OF Law and Economics**, Vol. 3, P(88-121).

Fowles.R & Merva M, (2000), "**Wage Inequality And Crimin Activity; An Exterme Boundss Analysis For The Unted States,** (1975 - 1990) University OF Utah.

Liska,Alan J,James M, Tesoriero Terence P. Thornberry ,and Marvin D. Krohn (1994) ,Patterns OF Ado,**Escent Firearms Ownership and use.Justice Guarterly** Vo.l.11.p. (51 -73).

Lochner L. & Moretti E., (2001). **The Effect OF Education on Crime; Evidence From Prison Inmates, and Self Reports ,NATIONAL BUREAU oF Economic RESEARCH,** NBER WORKING PAPER SERIES Working paper 8605.

Ludwig J. Duncan G. & Hirsch field p. (2000), 'POVERTY AND JUVENILE CRIME: EVIDENCE FROM ARANDOMIZED HOUSING - MOBILITY EXPERIMENT," **Quarter Journal of Economics**, Vol. 3, p p 860-865.

Rubenstein.E. and Woodson R. (1995)." The Economics of Crime :Crime In America: Fighting Back With Moral and Market Virtues," **Center For Constructive Alternatives Seminar**, Vol. 12, p213-235.

Weinberg &.Eric Gould & David Mustard, (2003)," Wagl Unemployment and Crime, **The Review OF Economics and statistics**, Vol. 6, p68-80.

الملحق (أ)

أداة الدراسة بصورتها النهائية

جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

تصورات اسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة / دراسة ميدانية في منطقة لواء الاغوار الجنوبية – الاردن / 2010.

نقوم بدراسة تستهدف التعرف على تصورات اسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة في منطقة لواء الاغوار الجنوبية.

لذا نرجوا قراءة كل فقرة بعناية تامة والتعبير بصراحة اتجاهها وذلك بوضع اشارة (×) في المــربع المناسب ، علما بــــان المعلومات المعطاة ستعامل بسرية تامة ولــن تستخدم الا لاغراض البحث العلمي.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

اسم الباحث : جمعه كريم الحشوش

ا – الجزء الاول :

1 – النوع الاجتماعي :-

ا) ذكر r   ب) انثى r

2 – الحالة الاجتماعية :-

ا) أعزب r   ب) متزوج r   ج) أرمل r   د) مطلق r

3 – العمر بالسنوات :-

ا) 24 سنة فما دون r   ب) من 25 29 سنة r   ج) من (30 34) سنه r

د) 35 39 سنة r   ه) اكثر من 40 سنة

4 – المستوى التعليمي :

ا) لايقرأ و لا يكتب r   ب) دون الثانوية العامة r   ج) الثانوية العامة r

د) دبلوم متوسط r   ه) بكالوريوس r

5 – منطقة السكن :-

ا) مدينة r   ب) قرية r

6– صلة المبحوث بالنزيل :-

ا) زوجته r   ب) زوج r   ج) احد الابناء r   د) اب r

ه) ام r   و) اخ r   ز) اخت r   ح) احد الأقارب r

7– نوع الجريمة المرتكبة :-

ا) السرقة r   ب) القتل r   ج) شيك بدون رصيد r   د) الاتجار بالمخدرات r

ه) الايذاء r   و) الاحتيال والنصب r   ز) جرائم الشرف والاغتصاب r

ح) جرائم اخرى اذكرها.................

8 – ارتكب الجريمة :-

ا) لاول مرة r ب) للمرة الثانية r ج) ثلاث مرات فاكثر r

9– اذا كان النزيل قد دخل السجن اكثر من مرة حدد نوع الجريمة في كل مرة :

ا) المرة الاولى............ ب) المرة الثانية............ ج) المرة الثالثة............ د) المرة الرابعة............

10– مقدار الدخل الشهري للاسره :-

ا) أقل من (200) دينار r ب) من (200 300) دينار r ج) من (301 401) دينار r

د) من (402 502) r ه) (503) دينار فاكثر r

11– عدد افراد الاسرة :-

ا) اقل من اربعة افراد r ب) من (4 8) افراد r ج) من (9 13) فرد r

د) (14) فرد فاكثر r

ب - الجزء الثاني :

ت	الجملة	موافق بشدة	موافق	غير متاكد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	- تفشي البطالة بين افراد الاسرة احد عوامل ارتكاب الفرد للجريمة.					
2	- تدني الدخل الشهري للاسرة يساهم في زيادة فرصة ارتكاب الفرد للجريمة.					
3	- توفير فرص عمل ملائمة للنزيل المفرج عنه تشكل عامل وقائي من ارتكاب الفرد للجريمة.					
4	- زيادة دخل الاسرة يساهم في الحد من ارتكاب الفرد للجريمة.					
5	- تمرد الابناء على قيم الاسرة يؤدي الى زيادة فرص ارتكابهم للجريمة.					
6	- ان الادمان على تعاطي المخدرات والكحول من اهم الاسباب التي تدفع بالفرد لارتكاب الجريمة.					
7	- غياب الرقابة الاسرية على الابناء يؤدي الى ارتكاب الفرد للجريمة.					
8	- التنشئة الاجتماعية الخاطئة من ابرز العوامل التي تؤدي بالفرد لارتكاب الجرائم.					
9	- كثرة الخلافات العائلية بين افراد الاسرة احد العوامل التي تدفع الفرد لارتكاب الجريمة.					

ت	الجملة	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق بشدة
10	- استخدام الألقاب الجارحة تؤدي الى ارتكاب الفرد للجريمة.					
11	- العلاقات الاسرية الحميمة تحول بين الفرد وبين ارتكابه للجريمة.					
12	- اختلاط الافراد برفاق السوء من اهم الاسباب التي تؤدي بهم لارتكاب الجريمة.					
13	- حرمان الافراد من حقوقهم في املاك العائله يؤدي بهم الى ارتكاب الجريمة.					
14	- ضعف الضبط الاسري من قبل الاسرة يؤدي الى تهيئة فرصة ارتكاب الفرد للجريمة.					
15	- الاتصال بالنزلاء والاطمئنان على احوالهم يقلل من فرص عودتهم الى ارتكاب الجريمة.					
16	- تذكير الافراد المفرج عنهم بسلوكهم الجرمي من ابرز العوامل التي تساهم بعودتهم لارتكاب الجريمة.					
17	- الافراد الذين يعودون لارتكاب الجريمة هم اشخاص سلبين لا يتعلمون من اخطائهم.					
18	- احتضان الاسرة للافراد المفرج عنهم يساعد على التقليل من العودة الى ارتكاب الجرائم.					
19	- الهيئات الاهلية والتطوعية تبحث عن اسر النزلاء لتقديم المساعدة اللازمة لهم ماديا وعينيا.					
20	- المؤسسات الرسمية تبحث عن اسر النزلاء لتقديم المساعدة اللازمة لهم ماديا وعينيا.					
21	- الاسرة تلجأ الى الهيئات الاهلية والتطوعية لطلب المساعده منها سواء كانت مساعدة مادية او عينية.					
22	- الاسرة تلجأ الى المؤسسات الرسمية لطلب المساعده منها سواء كانت مساعدة مادية او عينية.					
23	- المؤسسات الرسمية تقوم بتقديم المساعدة اللازمة لاسر النزلاء سواء كانت مساعدة مادية او عينية.					
24	- المؤسسات الاهلية والتطوعية تقوم بتقديم المساعدة اللازمة لاسر النزلاء سواء كانت مساعدة مادية او عينية.					

ت	الجملة	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق بشدة
25	- المجتمع غالبا ما يفضل تشغيل الافراد الذين لا يوجد لهم ماضي اجرامي.					
26	- ضعف الجانب الاعلامي والتوعوي في توضيح العقوبات المترتبة على الجرائم المختلفة يساهم في زيادة نسبة الجرائم.					
27	- جهل الافراد بالقوانين والتعليمات يؤدي بهم الى ارتكاب الجرائم.					
28	- المجتمع يتعامل بريبه مع النزلاء المفرج عنهم بعكس التعامل الذي يتلقاه الاشخاص الذين لم يسبق لهم دخول السجن.					
29	- الالتزام باداء اركان الدين الاسلامي (صلاة، صوم، زكاة،...الخ) يقلل من ارتكاب الفرد للجريمة.					
30	- الازدحام السكاني يساهم في زيادة نسبة ارتكاب الجرائم.					

جمعه كريم محمد الحشوش
Mabed 69@yahoo.com

السيرة الذاتية

الاسم: جمعة كريم محمد الحشوش.

الكلية: العلوم الاجتماعية.

التخصص: علم الجريمة.

السنة: 2010.

رقم الهاتف: 00962796078066.

البريد الإلكتروني: mabed69@yahoo.com.